مصارف

شفافية ❖ مصداقية ❖ ثقة

❖ السنة الأولى - العدد : 13 ❖ الأربعاء 12 رجب 1434 - الموافق 22 مايو 2013 ❖ نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي ❖ توزع مجاناً

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة ..

عليه يمكنكم استخدام البريد الالكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم

وعاشت ليبيا حرة

دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي

صـ 08

هل كان حديثاً يفترى ؟!

صـ 6

«عقلية الاستحقاق» أبرز تحديات الاقتصاد الليبي

وسط توقعات تشير إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة 15 في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة، أشار وزير الاقتصاد مصطفى أبوفناس إلى توقعاته أن تحقق ليبيا نموا نسبته ثلاثة في المائة هذا العام بدعم من تعافي إنتاج النفط، فيما أفاد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الليبي، لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا جدا على قطاع النفط والغاز، الذي يمثل مايزيه عن 60 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، و 95 ٪ من الإيرادات، ماسيجعل وظائف القطاع الخاص نادرة في المستقبل المنظور، وستظل المالية العامة و الحساب الجاري الخارجي لليبيا عرضة لتقلبات أسعار النفط، حسب تقرير بعثة الصندوق.

وكشف التقرير الذي أعدته البعثة التي زارت ليبيا مطلع العام الجاري، أن النشاط الاقتصادي أخذ في التعافي بسرعة، وتبعاً لذلك تحول العجز في الميزانية العامة الذي وصل إلى 18.7 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2011، إلى فائض بلغ 24.0 ٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2012 مع استعادة الإنتاج من النفط، محذراً من الاعتماد الكبير على إيرادات الموارد الهيدروكربونية المتقلبة بدلاً من تبني عملية الإدارة الاقتصادية الكلية، وهو ماقد يجعل الأداء الاقتصادي عُرضة للصدمات النفطية.

ومن جانب آخر تذهب التقارير الصحفية إلى أن هذا الارقام قد تشجع على زيادة الانفاق الحكومي على الأجور والدعومات التي يمكن تحمل مستوياتها المرتفعة في الفترة الانتقالية، وهو ماقد يسفر عن تأجيج الطفرة الاستهلاكية، حيث يكمن خطر هذا النهج في خلق (عقلية الاستحقاق)، التي سيكون من الصعب التخلص منها في وقت لاحق، لاسيما إذا ما اتخذ قرار الحد من الانفاق، وقد يقوض من آفاق استمرارية أوضاع المالية العامة والعدالة مابين الأجيال.

وسعيا لخفض الاعتماد على إيرادات النفط المتقلبة قال أبوفناس إن الوزارة تتطلع أيضا إلى دعم الصادرات. وأضاف «هناك كثير من المنتجين المهتمين بتصدير التمر والزيتون وزيت الزيتون. نتطلع أيضا لتنمية السياحة. لكن من الصعب تحديد نسبة مئوية لما يمكن أن يشكله ذلك من الدخل الليبي في المستقبل حيث ما زلنا بحاجة لإجراء بحوث وهذا يستغرق وقتاً.

وكشفت التقارير أن الاقتصاد الليبي يرزح تحت حالة من الفوضى، فالبطالة، رسميا تصل إلى 15 في المائة، في حين تقدر من قبل البعض بنسبة 50 في المائة، لاسيما في القطاع الخاص الذي لا يزال بالكاد يؤمن الوظائف في الوقت الراهن، بسبب توقف أنشطة الاستثمار والتعمير إلى حد كبير، ماقد يتسبب في فقدان أموال أخرى تضيع هباء جراء الفساد، الذي سيهدد جميع برامج التنمية والأمن في ليبيا، حسب تصريحات الدكتور عبدالسلام انصية عضو المؤتمر الوطني العام.

أزمة الاقتصاد المصري .. متاعب لدولة ليبيا

صـ 05

انخفاض معدل البطالة في سوق العمل الليبي

صـ 09

الفيدرالي الأمريكي يطرح ورقة 100 دولار جديدة

صـ 12

تحويل مصرف الجمهورية إلى مصرف إسلامي

وافقت الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية2013/04/11م، في اجتماعها العادي على تحول المصرف لمصرف إسلامي بالكامل.

وقد باشرت إدارة المصرف في إعداد خطة التحول ومن المتوقع أن يتم تحويل مصرف الجمهورية خلال سنتين ليصبح بكامل إداراته وفروعه ووكالاته مصرفاً إسلامياً.

مصرف الجمهورية
JUMHORIA BANK

مفتتح

ليبيا .. بين الواقع والتحدي

تتطلع ليبيا بعد انتصار ثورتها إلى السير نحو بناء أساسيات الدولة التي تبدو من خلال كل مؤسساتها أنها تحتاج إلى جهد غير طبيعي حتى يمكن وضعها على المسار الملائم.

ولعل الاجتهادات المتناثرة التي تقوم بها الجهات المختلفة بطريقة (التجربة والخطأ) تعد إهداراً حقيقيا للجهود ، ولعلّ الأجدى والأفضل أن تكون هناك (رؤية متكاملة) لإعادة رسم خريطة الوطن تحقق كل الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع الجديد، ووضع هذه الرؤية في إطار (خطة مركزية) (MASTER PLAN) تكون هي الأساس في السير بخطوات ثابتة وواضحة ، ولعلّ أهم عناصر هذه الرؤية على سبيل المثال لا الحصر:-

- إعادة بناء المنظومة الأمنية للوطن من أجل دعم الأمن والاستقرار اللذين يمثلان أهم عناصر المناخ الملائم للبناء والتنمية.
- بناء قواعد البيانات التي تعتبر الأساس في إرساء الخطوة الأولى نحو العدالة الاجتماعية من خلال الحصر الدقيق والرقابة الفاعلة على توزيع الدخل بين أبناء الوطن على أساس عادل وملائم.
- الإسراع في استكمال نظام معلومات إحصائي على مستوى الوطن واعتباره في غاية الأهمية لأنه الأساس في الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات مستقبلاً، ويمكنه من رصد حالة التغير في المجتمع على فترات دورية ملائمة.
- حصر الفئات الاجتماعية ذات الدخل الذي يعكس خط الفقر ببرنامج تشارك فيه قطاعات المجتمع المدني، حتى يمكن وضع أساس علمي يحقق رفع مستوي المعيشة لتلك الفئات، ويحقق انتظامها في سلك التعليم لأبنائها، ويحقق مساهمتها في التنمية الاقتصادية من خلال البرامج لمختلفة التي تستهدف هذه الفئة.
- رفع عامل الثقة في القطاع الخاص وتمكينه من المشاركة الواسعة في عملية إعادة بناء الوطن،ورفع يد الدولة عن الدخول في السوق (كتاجر) واقتصار دورها على الرقابة والجودة وحماية المستهلك واستقرار الأسعار وتوفير المناخ الملائم والبيئة القادرة على تهيئة فرص العمل بأشكالها للقطاع الخاص.
- إعادة النظر في التشريعات المالية والمصرفية من أجل بناء سياسة مالية وسياسة نقدية تتوفر فيها المرونة والكفاءة لتعامل مع المتغيرات الاقتصادية حسب حاجة الوطن وخاصة (التنمية المكانية)التي لن تتعزز إلا بالثقة في القطاع الخاص، وإفساح المجال لرجال الإعمال في المدن المختلفة للحصول على (التسهيلات الائتمانية) بسهولة ويسر من خلال تفويض الصلاحيات وسرعة الإجراءات ووضع الآليات الملائمة لتبسيط إجراءات العمل ورفع كفاءة مرونتها وأدائها .
- سرعة البحث في البديل الملائم (لسعر الفائدة) الذي ترتب على إلغائه ارتباك كبير في المصارف التجارية مما يستوجب التفكير المجتمعي الجاد حول هذا الموضوع، بما يحقق راحة المواطن وحصوله على الخدمة المصرفية ، لأنها في مجملها تحقق اليسر وتمنع العسر، وتخلق المنفعة المتبادلة وتساهم في محاربة الاكتناز بوضع الأموال حيث يمكن الاستفادة منها في حركة الاقتصاد وتنمية المجتمع واستقراره.

وللموضوع بقية.

■ المشرف العام

محافظ مصرف ليبيا المركزي يبحث مع سفير دولة الإمارات فرص افتتاح فروع للمصارف الامارتية

بحث محافظ مصرف ليبيا المركزي « الصديق الكبير « ، الثلاثاء الماضي، بطرابلس مع سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في ليبيا «سعيد عبيد الكعبي « تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية في المجالات المصرفية .

كما تم خلال الاجتماع ، التطرق إلى موضوع فتح فروع للمصارف الإماراتية في ليبيا ، لاسيما المصارف الإسلامية ، وإقامة شراكات مع المصارف المحلية، بعد أن أقرت ليبيا مؤخراً قانونا يسمح بمنح الترخيص للبنوك الأجنبية بالعمل في ليبيا . .

المركزي يعلن عن سحب العملة الورقية من فئة الـ « عشرين دينارا « من التداول

أعلن مصرف ليبيا المركزي ، عن سحب العملة الورقية من فئة الـ « عشرين دينارا» من التداول ، وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 30 من شهر مايو الجاري .

وأوضح المصرف - في بيان له تلقت صحيفة مصارف نسخة منه - أن هذه الفئة من العملة الورقية سيستمر قبولها لدى المصارف التجارية حتى يوم الخميس الموافق 30 من شهر يونيو القادم . وأشار البيان إلى أن آخر موعد لقبول العملة الورقية من فئة الـ «عشرين دينارا» لدى مصرف ليبيا المركزي سيكون يوم الأربعاء الموافق 31 من شهر يوليو القادم ، على أن يبطل مفعول هذه الفئة من النقود الورقية بعد هذا التاريخ .

مع خطط التوسع الجغرافي

مصرف الجمهورية يسجل ارتفاع عدد المشتركين في الخدمات الإلكترونية

قال نوري ابوفلييجة مدير إدارة التسويق وتطوير المنتجات بمصرف الجمهورية، إن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المشتركين في الخدمات الالكترونية التي يوفرها المصرف، بمافي ذلك البطاقات المصرفية وخدمة الرسائل القصيرة sms، وذلك بعد اعداد خطة تسويقية استهدفت ثمانية فروع، في حين وصل عدد المشتركين فيها إلى خمسة آلاف مشترك، في غضون شهرين فقط ، وأضاف (ابوفلييجة) بأنه سيتم تفعيل هذه الخطة على مناطق الوسط، والشرق، وجبل نفوسة بالفروع التي تعمل بالمنظومة.

وفي ختام حديثه اثنى (ابوفلييجة) على كوادر قسم المبيعات بإدارة التسويق على دورهم الكبير في انجاح الخطة ومتابعة المسوقين بشكل يومي، محفزا الجميع على بدل المزيد من الجهد من اجل توفير افضل الخدمات لزبائن مصرف الجمهورية .

تمويل المشاريع والصيرفة الإسلامية بدرنة

ضمن برامج اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي افتتحت بمدينة درنة صباح الخميس الموافق 2013/04/18م ورشة عمل حول الصيرفة الإسلامية في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية .

وافتتحت الورشة التي كانت تحت عنوان (الواقع _ التحديات _ الآفاق) بكلمة للسيد(جمال عجاج) عضو اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية ومدير قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية، رحب فيها بالحاضرين وتناول فيها دور مصرف الجمهورية في تمويل المشاريع عن طريق الصيرفة الإسلامية .

ثم ألقى الدكتور (فتحي عقوب) مستشار السيد المحافظ لشؤون الصيرفة الإسلامية كلمة قدم فيها نبذة عن الصيرفة الإسلامية منذ إنشائها سنة 1965 م وشرح فيها مفهوم المصرف الإسلامي وتجربة الاستثمارات في المصارف الإسلامية .

كما ألقى السيد (سالم القمودي) المدير التنفيذي للجمعية الليبية المالية الإسلامية كلمة تطرق فيها إلى التعريف بالجمعية وشرح أهدافها وطرق الانتساب إليها .

من جهته تحدث مندوب النائب الليبي لرجال الأعمال بمدينة درنة (عوض الحداد) عن كيفية توظيف المصارف في الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية والنهوض بها في مدينة درنة ، ومدى الاستفادة من المشاريع الصغرى والمتوسطة عن طريق التمويل بالمصارف الإسلامية .

الجدير بالذكر أن اللجنة الاستشارية بمصرف ليبيا المركزي تقيم ضمن برامج عملها لهذه السنة ورش عمل بعدد من مدن بلادنا ليبيا ، تحت عنوان (الواقع –تحديات – الآفاق) .

ديون المصارف حجر عثرة أمام التحول للصيرفة الإسلامية

شرع مصرف ليبيا المركزي في الرابع والعشرين من شهر ابريل للعام الماضي في قبول طلبات تأسيس المصارف الإسلامية، أو تحويل المصارف التقليدية إلى إسلامية .

وأصدر مصرف ليبيا المركزي الكتيب الخاص بالقواعد والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية والإجراءات والمستندات المطلوبة لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي في ليبيا. وقد وضع المصرف المركزي خريطة طريق تأسيس المصارف الإسلامية، أو التحول الفجائي للصيرفة الإسلامية، ويرى أن التحول الجزئي التدريجي لابد منه، موضحا جميع إجراءات وخطوات الحصول على رخصة الصيرفة الإسلامية وقام بنشر الخارطة من خلال موقع مصرف ليبيا المركزي الالكتروني وعبر شبكة المعلومات الدولية.

وقال الدكتور «فتحي عقوب» أمين سر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي إن فرص نجاح المصارف الإسلامية الجديدة أكبر من المصارف المثقلة بالديون الربوية، مؤكدا أن المصارف الإسلامية الجديدة تستهدف تحقيق أهدافها بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية واعتماد مبدأ المشاركة وليس الإقراض، مضيفا أن الحاجة للتأسيس هي الأقوى في الوقت الحالي لعدم وجود أعباء مالية. واستبعد «عقوب» التحول الكلي حاليا، لكنه قال إن المصارف لم يعد لها خيار سوى التحول إلى الصيرفة الإسلامية بعد صدور قانون إلغاء الفوائد الربوية. وأشار إلى جملة من التحديات التي قال إن أكبرها معالجة أوضاع المصارف القائمة وتوفير الكوادر البشرية. وقد أقر بصعوبة التعامل مع الخيار الأخير، مشيرا إلى تحد آخر وهو تصفية الديون السابقة للمصارف.

ورجح «عقوب» تدخل الدولة لتسديد الديون وتعويض خسائر المصارف عند إلغاء الفوائد، مؤكدا أنه في السابق كانت المصارف تعتمد على الفوائد. كما شدد على أن التدخل ليس لتعويض الفوائد بل لدعم المصارف ومساعدتها على منع انهيارها.

صندوق ضمان أموال المودعين يتعاقد على إنشاء منظومة للربط الإلكتروني

تعاقد صندوق ضمان أموال المودعين مع شركة أردنية متخصصة لإنشاء منظومة الربط الإلكتروني بالصندوق .

ووقع العقد "اسامة النعاس" مدير عام الصندوق ، و"عبد الخالق العشي" مدير شركة وادي السيلكون الاردنية للحلول الالكترونية ، بحضور نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي "علي الحبري" ، ومدير الشؤون الادارية والمالية والموارد البشرية بالصندوق ، وسفير الأردن لدى ليبيا.

وفي تصريح لوكالة الأنباء الليبية قال نائب محافظ ليبيا المركزي "علي الحبري" إن العقد يتضمن إنشاء المنظومة المحاسبية للصندوق ، والربط الآلي لحسابات المودعين ، مشيرا إلى أن هذه الخطوة ستساهم في تنظم البيانات واستخراجها وإعداد التقارير المالية وتوزيعها ومعرفة المؤشرات المالية بالمصارف.

وأضاف " الحبري " أن الصندوق تأسس حديثا لحماية أموال المودعين بالمصارف الليبية ، وسيعمل على ايجاد الحلول للمشاكل والأزمات المصرفية التي قد تحدث في المصارف التجارية في ليبيا ، وسيعزز الاستقرار المالي في المنظومة الاقتصادية للبلاد .

يشار إلى أن صندوق ضمان اموال المودعين انشئ بموجب القانون رقم (1) للعام 2005 ، بشأن المصارف والمعدل بالقانون (46) للعام 2012 ، ويقوم بدور وقائي مكمل لدور مصرف ليبيا المركزي يتمثل في دراسة وتحليل المراكز المالية للمصارف الاعضاء في الصندوق والتفتيش عليها تفاديا لتعثرها أو انهيارها . كما يقوم الصندوق وفق نظامه الاساسي بتعويض المودعين في حالة تعثر أي مصرف أو عجزه عن ايفائه بالتزاماته .

واستطاع الصندوق خلال العام 2012 تكوين احتياطي ناهز 51 مليون دينار ليبي وهو عبارة عن فائض النشاط عن السنة المالية 2011 .

المحافظ يلتقي نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقى بمقر مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي ، بالسيدة إنجر أندرسون نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجرى التباحث حول إمكانية مساعدة ليبيا في أداء الحكومة والمؤسسات المالية الليبية.

وتأتي زيارة نائبة رئيس البنك الدولي من أجل الدعم في الإدارة المالية والبنية التحتية وتقديم الخدمات المحلية والانتعاش الاقتصادي والنظام الوطني للإحصاء. وسيدعم البنك الدولي الإدارة المالية العامة حيث سيتم دعم وزارة المالية من خلال تقديم الخبرات الفنية في مجال سياسات وتشريعات عمليات الشراء العامة والسيطرة العامة وإحصاءات الحساب الوطني، ويدعم البنك الدولي كذلك وزارة العدل والمصرف المركزي فيما يتعلق باسترجاع الأصول المسروقة. كما يعمل البنك الدولي مع ادارة الإحصاءات في وزارة التخطيط لإنشاء نظام إحصاء وطني حديث وفاعل من خلال تقديم المساعدة الفنية وتوفير القدرات.

ويعمل البنك الدولي مع الحكومة لعقد سلسلة من ورش العمل حول الطاقة المتجددة وإدارة المياه والنقل وعمليات الشراء التي تنخرط فيها الوزارات المعنية بالبنية التحتية.

انعقاد ورشة العمل الثانية حول الصيرفة الإسلامية باجدابيا

عقدت بمدينة اجدبيا ورشة العمل الثانية حول الصيرفة الإسلامية في ليبيا ودورها في تحقيق التنمية بعنوان(الواقع –التحديات– الآفاق) وتحت إشراف اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي ، وقد افتتحت الورشة بكلمة د.(غيث الفاخري) عضو اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية – لجنة أدلة العمل تحدث فيها عن الصيرفة الإسلامية وشرح أبوابها وتشريعاتها.

تحدث بعدها د.(فتحي عقوب) مستشار محافظ مصرف ليبيا المركزي حيث ركز في كلمته عن التجربة الليبية للصيرفة الاسلامية في المصارف الليبية .

ثم القى أ. (سالم القمودي) عضو اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية ، لجنة أدلة العمل– كلمة تناول فيها المقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ودورها في التنمية.

كما القى م. (جمال عجاج) عضو اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية لجنة أدلة العمل ومدير قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية القى كلمة ركز فيها على أهمية ومسؤولية نشر الثقافة المصرفية الإسلامية ورفع درجة الوعي بها ، كما تطرق لرؤية رجال الأعمال في تنمية المنطقة .

وكانت ورشة العمل الأولى حول الصيرفة الإسلامية قد عقدت بمدينة درنة يوم الخميس الموافق 2013/04/18م ، وذلك في إطار برامج اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي لهذه التي تتضمن تنظيم ورش عمل مماثلة في عدد من مدن بلادنا ليبيا.

مشاركة وفد مصرف ليبيا المركزي في اجتماعات الربيع بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

شارك وفد مصرف ليبيا المركزي برئاسة السيد/ محافظ المصرف ، والسيد/ مدير إدارة الاحتياطيات بالمصرف ومندوب عن إدارة البحوث والإحصاء، في اجتماع الربيع بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

وتصدر الاجتماع جلسات لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، لمناقشة ما تحقق من تقدم بشأن عمل البنك والصندوق المذكورين.

وقد تميزت مشاركة الوفد بالحيوية والايجابية الفعالة، وحرصه من خلال الاجتماعات واللقاءات التي أجراها أثناء الاجتماع، وفي المقابلات على هامش الجلسات الرسمية على شرح وتوضيح آفاق القطاع المصرفي واتجاه الاقتصاد الليبي الكلي في الوقت الراهن، وبحث سبل تطوير التعاون الفني والمالي مع شركاء ليبيا على الصعيد الدولي.

كما شارك المحافظ في مؤتمر بعنوان (أسواق الجيل القادم) الذي عقد على هامش فعاليات اجتماعات البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، وحضرها نخبة من كبار المستثمرين العالميين. وقد أوضح المحافظ في كلمته الافتتاحية أن استعادة الأمن لا تزال تشكل التحدي الرئيس في ليبيا، مؤكداً أن الأولويات العاجلة للحكومة تنصب على إعادة بناء الجيش والشرطة ، وإصلاح القضاء ، وتسريع برامج الإصلاحات الاقتصادية، مشيراً إلى الأضرار الجسيمة التي مست اقتصاد ليبيا وتدهور علاقات البلاد مع بقية العالم لفترة تزيد عن الأربعين سنة التي سبقت ثورة 17 فبراير .

نشير هنا إلى أن من أبرز نشاطات الوفد عقد العديد من الاجتماعات على مختلف الأصعدة والمستويات منها :- أولا: على صعيد المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية:

❖عدة اجتماعات مع رؤساء الدوائر المختلفة كدائرة الشؤون المالية والنقدية ودائرة الشرق الأوسط ووسط آسيا ودائرة الإحصاء والدائرة القانونية ومعهد التدريب وغيرها في صندوق النقد الدولي.

❖اجتماع مع رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مجموعة البنك الدولي.

❖جي بي مورغان (JP MORGAN).

❖بنك سيتي (CITI BANK).

ثانيا: على صعيد المؤسسات الأمريكية:

– اجتماع مع مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية في البيت الأبيض

– اجتماع مع رئيس دائرة الشرق الأوسط ودائرة الدعم الفني بوزارة المالية الأمريكية.

– اجتماع مع وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط والدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية الأمريكية. ثالثا: على صعيد العلاقات الثنائية بين الدول :

– اجتماع مع ممثلين عن المصرف المركزي و وزارة المالية من ايطاليا.

– اجتماع مع محافظ البنك المركزي في دولة تركيا.

– اجتماع مع محافظ البنك المركزي في دولة ماليزيا.

–اجتماع مع نائب محافظ البنك المركزي الإيطالي .

هذا ويدرك قادة ليبيا الجديدة أن البلاد لا يمكن أن تتطور دون وجود قطاع خاص ديناميكي ومزدهر يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة .

ووفقا لذلك سوف ترتكز الخطط أيضاً على تحسين البنية التحتية، الإدارة العامة، والخدمات الاجتماعية، كما وأن هناك إمكانات في عدد من قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك على سبيل المثال مجال السياحة وقطاع الطاقة.

العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية في العالم العربي

أسار فخري عبد اللطيف البياتي

إن القطاع المصرفي اليوم يعتبر دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوي من دعائم إي دولة ويدافع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة إذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات .

إن المصارف والأستثمارصنوان متلازمان لصنع عملية النمو والتنمية على أساس مستدام خصوصاً وان القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الأستثمارية في الدول العربية وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من إي يوم مضى فتح الأسواق العربية – العربية إمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحيوية لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي العربي الحقيقي كما وان العالم العربي بحاجة الى مواصلة الجهود الرسمية والخاصة من اجل تحديث وتطوير القوانين والأطر العلمية والآليات الثقيلة على الاصعدة الاقتصادية والمالية والمصرفية بحيث تجاري متطلبات العصر دائماً حسب خصوصيات البيئة العربية.

دور القطاع المصرفي والمالي في التنمية

أن القطاع المصرفي العربي* يحقق أداء جيداً منذ عدة سنوات وان المصارف العربية بحاجة الى مواصلة عملية تطور بنيانها الداخلي على كافة الصعد الرأسمالية والبشرية والإدارية والتكنولوجية وأيضا مواكبة معايير العمل المالي والمصرفي الدولي في كافة المجالات.

أن عمليات أعادة هيكلة القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي بدأت طريق الاقتصاد الحر حديثاً هي مسألة في غاية الأهمية نظراً للأهمية الأستراتيجية لهذه العمليات في تطوير القطاع المصرفي وتهيئتة للاندماج بشكل اكبر في الأقتصاد الوطني ولعب دوره المصرفي والاستثماري والاقتصادي المنشود .كما أن قيام البنك المركزي بمسؤولياته* في ضمان هذا التحول المصرفي والمالي الهادف الى اقتصاد السوق وذلك من خلال وضع وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية المناسبة مع ضرورة توافر التنسيق التام بين السلطتين النقدية والمالية تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة لذا يجب التأكيد على أهمية توفير الاستقلالية للبنك المركزي في تأدية مهامه ومسؤولياته الوطنية ولا سيما المحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف والقطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي عموماً وخلق البيئة المناسبة لعملية النمو والتنمية ، وان السوق تواجه اليوم عدة تحديات مالية واقتصادية علماً أن البنك المركزي لا يوفر أي جهد في سبيل ترشيح وإرساء الاستقرار النقدي والاقتصادي وتطوير القطاع المصرفي ساعياً بأ ستمرار الى تحديث تطوير التشريعات النقدية والمصرفية وتطوير البنية التحتية المالية المحلية.

تطوير الصناعة المصرفية لتشجيع الاستثمار

إن النهضة الاستثمارية التي نصبو إليها جميعاً يجب الاتكتفي بمراجعة وتحليل العوامل والاعتبارات المسؤولة عن ضعف حركة الاستثمار بين الدول العربية فقط وإنما ينبغي أن تراجع وتدرس الأسباب الكافية وراء تدني حصة الوطن العربي من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لاتزيد على (١٪ - ٢٪) على أحسن تقدير كما أن تفعيل التعاوني المالي العربي لتحقيق الحجم المأمول من الاستثمارات العربية البيئية من خلال عدة محاور منها :-

1 – تسريع وتائر التصحيح في البلدان العربية عن طريق تبنيها لسياسات اقتصادية كلية.

2 – تفعيل دور المصارف العربية في دعم الاستثمار البيني العربي ومطالبتها بلعب دور رئيسي في مجال تمويل الاستثمارات العربية بشكل آخر أو باستخدام القروض المصرفية المجمعة أو من خلال مساهمتة بالملكية في المشاريع العربية ذات الجدوىالاقتصادية .

3 – تعميق أسواق المال العربية بهدف حشد المواد المالية العربية طويلة الأجل وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة التي تبحث حالياً عن بيئة استثمارية جاذبة وأكثر أمنا علاوة على تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى المنطقة العربية.

أن هناك تسلسلاً لابد أن تتبعه التكتلات الاقتصادية المزمع أنشاؤها يبتدئ في إنشاء التجارة الحرة كمرحلة أولى ثم قيام اتحاد جمركي كمرحلة ثانية ومن ثم الانتقال الى المرحلة الأخيرة وهي الوحدة الاقتصادية التي تستند الى صيغه للعمل العربي المشترك تكون واضحة وواقعية وتستند الى ضمان مصالح جميع الأفراد.

مناخ الاستثمار في الدول العربية

أن الحياة الاقتصادية هي سلسلة من القرارات الاقتصادية التي تتخذ للتعامل مع المستجدات، فالاستثمار ليس قرارا وحيدا بالاستثمار في بلد معين وإنما هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تطول الى سنوات أو حتى عقود أن لم يكن أكثر من ذلك وعلى المستثمر خلال هذه الفترة أن يتخذ العديد من القرارات لمواجهة مختلف الاحتمالات .

لذلك فان الشرط الأول لدخول الاستثمار الى أية دولة هو أن يتوفر الحد الأدنى المقبول للفترة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المستودع وحماية مصالحه، وفي ظل التحديات والتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية* وما صاحبها من تحرير للسلع ورؤوس الأموال وإطلاق قوى السوق والمنافسة لتحقيق التوازنات المطلوبة على كافة المستويات فأصبحت الاستثمارات الخاصة تعد من أهم المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي وأصبح جذب الاستثمار الخاص المباشر يمثل أسبقية بالنسبة للدول النامية والمتقدمة على السواء نظرا للدور الحاسم الذي يلعبه الاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها. كما أن مناخ الاستثمار في العالم العربي اليوم لا يزال تشوبه عدة عراقيل ومعوقات على الصعد التشريعية والعلمية بالرغم من تواصل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتحرر التجاري الاستثماري والمالي وان السياسة النقدية والمالية في بعض الدول لا تتفق تماما مع أهداف السياسات الاقتصادية الأمر الذي يولد خللا في بيئة الأعمال والاستثمار والبيئة الاقتصادية عموما.

العراقيل التي تواجه الاستثمار

ان مشاكل الاقتصاد العربي على صعيد عملية النمو والتنمية واستقطاب الاستثمار معروفة كما أن الحلول لهذه المشاكل معروفة أيضا لكن المشكلة الأساسية تكمن في التطبيق السليم والفعال لهذه الحلول أي أن هناك عمقاً في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاستثمارية المالية التي تكفل عملية التنمية الصحيحة والاستقطاب الفعال للموارد المالية الداخلية والخارجية الى اقتصاديات البلدان العربية كما أن عدد من المشكلات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة في المنطقة العربية ومن أبرزها (ضعف عملية النمو وعمليات الخصخصة وانتشار الفساد الإداري واشتداد تحديات المنافسة الخارجية وضعف التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي –العربي وضعف نشاط الإدماج المصرفي وانتشار حالات الديون المتعثرة وضعف المادة المصرفية في بعض الدول العربية.

أن إحداث تدفق تدريجي في الموارد المالية الخارجية العربية منها والدولية* الى المنطقة العربية نظرا لحاجة هذه المنطقة الى استثمارات مباشرة وغير مباشرة في اقتصادها الذي يتطلع الى فرص أفضل للنمو والتنمية خلال السنوات القادمة ،كما أن حجم السيولة المالية كبير في المنطقة الان السيولة لا تجد دائما في كافة الدول العربية مجالات وفرصاً اقتصادية واستثمارية جذابة لذا تتوجة الموارد المالية العربية في جزء كبير منها الى الخارج.

أن أهم التحديات التي تواجه القضاياالاستثماريه في الدول العربية عولمة الاقتصاد والتجارة وبروز تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية كبرى بجانب الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعاملات رغم أن الدول العربية زاخرة بالفرص الاستثمارية لذا يجب أن تتوفر عدة عناصر لكي تدخل الدول العربية الى نادي الأقوياء وهي :-

– بناء تكتل اقتصادي عربي يستطيع أن يتلاءم ويتوازن مع الساحتين الدولية والاقليمية.

– التوجة نحو تأسيس مؤسسة عربية لتشجيع اللأستثمار.

– بناء تكتل مصرفي عربي قادر على مجارات التكتلات المصرفية العالمية.

أن أهمية زيادة التكامل بين الأسواق الاقتصادية العربية وعدم التركز على خلق قطب واحد آو بعض الأقطاب الجذابة في المنطقة العربية وأهمية زيادة وخلق قنوات استثمار متعددة ومتنوعة في المنطقة العربية يؤدي في النهاية الى تنشيط حركة الاستثمار الوطنية والقومية والتغلب على مشكلات الاستثمار.

ويمكننا أن نخلص إلى نتايج تتحدث عن أن المصارف والاستثمار صنوان متلازمان لدفع عملية النمو والتنمية في الدول العربية على أساس مستدام خصوصا وان القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في هذه الدول بم كما أن المنطقة العربية تزخر هذا اليوم أكثر من إي وقت مضى بالكثير من المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى القومي والتي تتطلب تمويلات بأشكال تقليدية وأخرى بأشكال عصرية وفق تطورات صناعة التمويل العالمية .

ومما سبق نوصي بما يلي :-

1 – أن النهضة الاستثمارية البينية العربية تتطلب بالمقام الأول تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتنشيط التمويل المصرفي البيني وتطبيق أنظمة استثمارية متماثلة أو منسجمة فيما بين الدول العربية وتحسين بيئة المعلوماتية حول فرص الاستثمار في هذه الدول وتأمين اكتمال الأطر القضائية والقانونية المتخصصة للبت في المنازعات المرتبطة بالإعمال بسرعة الى جانب إزالة الحواجز التنظيمية المتصلة بأمور الشحن والنقل والقيود الإدارية والجمركية أيضا.

2 . من الضروري تفعيل المصارف العربية ودورها في دعم الاستثمار البيني العربي من خلال المشاركة بشكل اكبر في برامج الخصخصة وتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية المشتركة في الوطن العربي وتوفير التمويل المباشر للمشاريع العربية بشكل أنفرادي أو باستخدام صيغ القروض المصرفية المجتمعة أو من خلال مساهمتها بالملكية في المشاريع العربية ذات الجدوى الاقتصادية .

3 –يجب تفعيل دور المصارف العربية في تنشيط حركة الاستثمار بين الدول العربية يتطلب أجراء المزيد من التطوير والتحديث في الأجهزة المصرفية المحلية سواء في مجالات التشريعات أو السياسات أو الأدوات ومواكبة التطورات المؤسسية والمستجدات التقنية العالمية في هذا الشأن الأمر الذي من شأنه التصدي لتحدي عدم كفاية التمويل المصرفي لتلبية الاحتياجات المطلوبة في المنطقة العربية سواء من حيث حجمه أو شكله.

4 – التأكيد على استقلالية السياسة النقدية وضرورة تسيقها مع السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى من اجل تأمين استقرار الاقتصاد الكلي الذي يشكل احد المتطلبات الأساسية لاغناء الاستثمار العام وتالياً تعبئة الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمارالاجنبي.

5 – تحرير العمل المصرفي والاستثماري والتجاري غير الحدود ضمن المنطقة العربية يعتبرمقدمة أساسية لبناء اتحاد كمركي عربي .

ثم البناء عليه لإقامة السوق العربية المشتركة التي أكدت القمة العربية الأخيرة في الجزائر على أقامتها في عام (2010) بحيث يتممعها فتح الحدود العربية – العربية أمام عناصر الإنتاج الثلاثة :- الأموال والعمالة والموارد وكذلك أمام المنتجات والخدمات ذاتها.

أن المرحلة الراهنة باتت تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق العربية – العربية أمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية لان التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي العربي الحقيقي.

■ محمد بشير البرغثي - محاسب ومراجع قانوني

تقييم أداء المصارف التجارية

أوجبت المادة 83/ثانياً من القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 أن يقوم مراجعًا حسابات المصرف ;كل على حدة بما يلي:

– إعداد تقرير عن القوائم المالية السنوية للمصرف، متضمناً الوسائلَ التي تم اتباعها للتحقق من وجود الأصول، وطرق تقويمها، وكيفية تقدير التعهدات القائمة، ومدى مطابقة العمليات التي قام كل منهما بمراجعتها لأحكام القانون.

– إعداد تقرير نصف سنويٍّ عن متابعة الأداء المالي والإداري للمصرفِ، ومدى مطابقته للمعايير المصرفية المحلية والدولية.

– إرسال نسخةٍ من التقريرين المشار إليهما في البندين السابقين، إلى مصرف ليبيا المركزي، خلال المدة التي يُحدِّدها المحافظ.

وبموجب المادة المشار إليها، يكون كلٌّ من المراجعَين مسؤولاً عن أيِّ تقصيرٍ يرد في أيٍّ من التقريرين اللَّذين يقدِّمهما ويجوز لمصرفٍ ليبيا المركزي شطبه من سجل مراجعي الحسابات المعتمدين لديه، كما يعاقب – وفقاً لنص المادة 119 من ذات القانون – بغرامةٍ لا تقل عن ألفي دينار ولا تتزيد عن عشرةِ آلاف دينارٍ في حال، اختلق، بقصد الغش، وقائع غير صحيحةٍ أو أخفى بعض الأوراق أو الوقائع مما يجب تقديمه إلى مصرف ليبيا المركزي، أما المادة 112 من القانون فنصت على معاقبة المراجع الخارجي بالحبس مدةً لا تقل عن ستةِ أشهر وبغرامةٍ لا تتجاوز خمسين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حال إخلاله بإعداد التقريرين المطلوبين بنص المادة رقم 83/ ثانياً أو عدم مراعاته في تقريريه أصول المهنة.

واللافت هنا برغم حدة وشدة الجزاءات المعنوية والمادية والبدنية التي تنتظر مراجع الحسابات في حال إخلاله بما هو منوطٌ به بموجب القانون المشار إليه، فإن القانون وإن حدد توقيت إعداد التقريرين المطلوبين من مراجع الحسابات إلا أنه لم يحدد لمن يتوجه مراجع الحسابات بتقريريه كما لم يحدد تعريفاً للأداء المالي والإداري الذي أوجب على مراجع الحسابات متابعته والتأكد من مطابقته للمعايير المصرفية المحلية والدولية، وتلك المعايير هي أيضاً لم يورد القانون تعريفاً لها.

وفي هذا الصدد؛ وفيما يتعلق بتقريرِ المراجع عن القوائم المالية السنوية للمصرف، يبدوَ واضحاً من النص أن التقرير المطلوب هنا هو تقريرٌ تفصيلي وليس التقرير المختصر برأي المراجع ذلك أن محتويات التقرير التي حددها النص لا يمكن إلا أن تكون في صورة تقريرٍ تفصيلي، وذلك لا يعني أنه ليس مطلوبا من مراجع الحسابات أن يتقدم بتقريره المختصر برأيه عما إذا كانت القوائم المالية للمصرف تعبر بصورة عادلة وبوضوح عن المركز المالي للمصرف في نهاية السنة المالية وعن نتائجه المالية خلالها فذلك من باب تحصيل الحاصل من ناحيةٍ ولكونه مطلوبٌ بموجب التشريعات النافذة، أما من ناحية تحديد الجهة التي يتوجه المراجع بتقريريه إليها، فإن من المعروف أن المراجع يخاطب بتقاريره الجهة التي كلفته وهي في العادة الجمعية العمومية للمصرف، والواضح هنا أنه ليس من المألوف ولا من الممكن من الناحية العملية أن يتقدم مراجع الحسابات إلى الجمعية العمومية للمصرف بتقريرٍ نصف سنوي أو بتقريرٍ تفصيلي في نهاية السنة الماليةِ،

إن ما يمكن استنتاجه مما تقدم هو أن التقريرين المطلوبين نصف السنوي والسنوي لا مناص من تقديمهما إلى مجلس الإدارة المسؤول عن تصميم وتطبيق نظامِ رقابةٍ داخلية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة ووضع الخطط والموازنات التقديرية وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً للظروف المحيطة والمسؤول كذلك عن إعداد القوائم المالية نصف السنوية والسنوية وعرضها بشكلٍ عادل وواضح، إلا أن الإدارة التنفيذية هي الجهة المسؤولة أمام المجلس عن تنفيذ النظم والسياسات والتقديرات المحاسبية التي يضعها مجلس الإدارة وإذا كان الأمر كذلك، فإن أداء الإدارة التنفيذية هو بالدرجة الأولى محل التقييم. لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو ماذا يعني الأداء المالي والإداري الذي أوجب القانون على مراجع الحسابات متابعته؟ وكيف يمكن تقييمه من ناحية، وكيف يمكن قياسه من ناحيةٍ أخرى؟ وما هي هذه المعايير المصرفية المحلية والدولية التي يتعين على مراجع الحسابات أن يتأكد من مدى مطابقة أداء المصرف لها؟.

ليس هناك مفهومٌ محدد للأداء، هناك محاولات كثيرة لتعريف الأداء، لكن مما لا شك فيه أن تقييم الأداء متعلقٌ بدرجةٍ كبيرة بمتطلبات من يتم تقييمه لمصلحته، على أنه مما لا شك فيه فإن مصرف ليبيا المركزي سيكون المعنيُّ الرئيس بتقرير تقييم الأداء رُغم أنه ليس المخاطب به بصورة مباشرة.

أما عن مدى مطابقة الأداء للمعايير المصرفية المحلية والدولية فقد يصحُّ القول أن أداء المصرف المالي والإداري هو انعكاس لتطبيق المعايير التي يُستند إليها، ولئن كنا لا نجد تحديداً دقيقاً لماهية المعايير المصرفية المحلية والدولية الواجبة التطبيق في ليبيا فإننا نميل إلى الإعتقاد بأن قرارات مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وقرارات محافظ مصرف ليبيا المركزي والمنشورات والتعليمات الصادرة بمقتضاها تشكل في مجموعها المعايير المصرفية الواجبة الاتباع، هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر، المعايير المصرفية المحلية والدولية، تتعلق في مجملها بالكفاءة التقنية والقيادة والمقدرة الإدارية وفعالية أنظمة المعلومات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكفاءة وملاءمة السياسات والنظم الإدارية والمالية ومدى التقيد بالقوانين.

وحيث يستخدم العالم كما هو معلوم بالنسبة للمشتغلين في الجهاز المصرفي نماذج متعددة لتقييم الأداء المصرفي، تتباين من بلد إلى آخر حسب خصوصية النشاط الاقتصادي ونوعية المعايير المتبعة، عبر استخدام مؤشرات لقياس الكفاءة ، الربحية ودقة انجاز الأهداف الموضوعة، وتتعدد المؤشرات المالية المستعملة حسب اهداف التقييم وتنوعه، فعلى سبيل المثال يصنف المنظمون الفيدراليون في الولايات المتحدة الأميريكية المصارف حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل علي خمس انواع من المؤشرات يشار اليها اختصاراً حسب ترتيبها ب (CAMELS) ويرمز الترتيب الي الكلمات الإنجليزية المكونة للمؤشرات وهي كفاية (ملاءة) رأس المال «Capital Adequacy» ونوعية القروض الخاصة بنسبة القروض الي اجمالي الاصول او التي ترمز الي نسبة الفوائد علي القروض الي رأس المال ويشار اليها ب « Asset Quality » ثم الكفاءة الإدارية «Management Quality» تليها المكاسب أو معدلات العائد «Earnings» واخيراً السيولة «liquidity » ويضاف إليها أيضا مؤشر حول حساسية المخاطر السوقية «Sensitivity of Market Risk»، ويهدف استخدام تلك المؤشرات إلي تمييز المصارف المتعثرة عن المصارف ذات الأداءالسليم، أما في اوربا فنجد نماذج أخري تحتوي علي مجموعة من المؤشرات تشتمل علي عدد من النسب المالية تتعلق بتحليل جودة الأصول وتحليل الربحية والسيولة ونسبة وكفاية رأس المال ومخاطر السوق، وفي مجمل اقطار العالم فان الشائع هو إخضاع الجهاز المصرفي التجاري إلي معايير (بازل 1) الذي يستند الي قياس كفاية رأس المال إلي الأصول الخطرة المرجحة (بحد أدنى 8٪) يضاف لذلك المعايير التي أصدرتها لجنة بازل في العام 2001 والتي حددت أسس جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال وهي الأسس التي أصبحت تعرف ب (بازل 2).

أمام هذا التعدد في طرق تقييم الأداء، هل يصح أن يترك أمر اختيار طريقة التقييم لاجتهاد مراجع الحسابات؟!. نحن بحاجة إلي تحديد معاييرٍ لقياس الأداء المالي للمصارف التجارية وتحديدٍ ادواتٍ للتحليل المالي بمؤشرات معلومة لقياس وتحديد النسب المالية المناسبة لقياس جودة أداء المصارف وتصنيفها وترتيبها في مجموعات متجانسة حسب كفاءة الأداء، بما يرسخ قيم المؤسسية والكفاءة والإطمئنان لجميع المتعاملين معها.

الذهب والأصول الأخرى في محافظ المصارف المركزية

عادة ما يتم اقتناء الذهب ، كأداة تحوّط ضد التضخم كوسيلة للاحتفاظ بالقيمة ، أو كملاذ آمن في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، فهو يعاكس

اتّجاه المخاطر العالمية ، وبسبب المكاسب السّنوية للذهب لمدة 12 سنة متتالية ، فقد زادت المصارف المركزية من مخزونها منه ، ورفعت من مشترياتها الذهبية خلال سنة 2012 الى مستويات قياسية منذ سنة 1964 ، وأصبحت المصارف المركزية مشتر للذهب منذ سنة 2010 بعد ان كانت حوالي عقدين من الزمن بائعة له، لاستبداله بسندات سيادية تدر فائدة نقدية . وحسب تقرير مجلس الذهب العالمي لسنة 2012 ، فإنّ خمس دول عربية جاءت ضمن قائمة المصارف الأربعين الأكبر من حيث احتياطي الذهب ، ومنها ليبيا التي تحصلت الرابع عربيا والمرتبة الرابع والعشرون عالميا ، وأن ما تملكه المصارف المركزية العربية مجتمعة يبلغ 1174 طنا من الذهب ، مشكّلا نسبة 3.8 ٪ من احتياطيات العالم من الذهب . ورغم توقّع مختصون في هذا المجال إلى قرب وصول موجة صعود الذهب إلى مداها ، فإنّ الذهب يمكن أن يسجّل ارتفاعا ت قياسية في المتوسط خلال عامي 2013 و 2014 ، وهنا قد تثار تساولات بشأن النسبة من الذهب التي ينبغي ان يشكّلها في محافظ المصارف المركزية .

الأصول التقليدية والأصول التكميلية المكوّنة لمحافظ المصارف المركزية

أولا : الأصول التقليدية ، تشمل الدولار الأمريكي ، اليورو ، الذهب ، الجنيه الإسترليني والين الياباني، وتتميز هذه الأصول بأن كل منها يشكّل اكثر من 1 ٪ من اجمالي الاحتياطي الرسمي العالمي خلال العشر سنوات الماضية ، وأنها مكوّنات جوهرية واساسية في الاحتياطي العالمي الرسمي لسنين طويلة، كما انها الى حد بعيد من المكوّنات الأساسية لمحافظ كل المصارف المركزية، وتشترك هذه الاصول في كونها مضمون استثماري تتوفر فيه الثقة والضمان والسيولة والعائد المجزي .

ثانيا : الأصول التكميلية (ان جاز التعبير) وهي عملات أخرى ، تشمل الدولار الاسترالي ، الدولار الكندي ، الياوان أو الرنمنبي الصيني ،الكرونا الدنمركية والفرنك السويسري ، وتشكّل كل منها اقل من 1 ٪ من الاحتياطي الرسمي العالمي، ولا يتم تضمينها في إحصاءات صندوق النقد الدولي المتخصّصة في نشر هذه البيانات والمعروفة باسم (الكوفر) ، وتتخذها فقط بعض المصارف المركزية كمكوّن لمحافظها ، ورغم أن الفرنك السويسري كان له دوما حضورا تاريخيا ، الا انّه يكوّن اقل من 1 ٪ ، حيث يشكّل نسبة نحو 0.2 ٪ ، لذلك فهو يعد من الاصول التكميلية وليس الاصول التقليدية .

مؤشرات تحوّل واضحة في مكوّنات محافظ المصارف المركزية :

رغم أن الدولار الأمريكي لم يتنح عن مركز العملة المهيمنة على احتياطيات المصارف المركزية ولا يزال يأخذ نصيب الأسد من إجمالي الاحتياطيات الرسمية الدولية ، إلا أنّ حصّته تراجعت عن مستوياتها مقارنة بعشر سنوات مضت ، فبعد أن كانت المصارف المركزية ترفع من مخزونها من عملة الدولار الأمريكي ، تبنّت اتجاها معاكسا وأصبحت الدول في حاجة للابتعاد عن مخاطر الاستقرار الاقتصادي ، وقد شهدت الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2012 ، ملامح وعلامات تحوّل في مكوّنات الاحتياطي الرسمي للمصارف المركزية لصالح اصول اخرى ، مثل الذهب حيث لجأت العديد من الدول لزيادة مخزونها منه، وأصبحت تسعى لتنويع مكونات محافظها بعيدا عن الدولار الأمريكي ، ويلاحظ من تفصيل المكوّنات للاحتياطي الرسمي لسنة 2000 وسنة 2012 الواردة أسفل، تغيّر لصالح بند(أخرى) الذي يتضمّن الأصول التكميلية وهذا يعكس نظرة المستثمرين الايجابية إتجاه تلك العملات ، مما يعني سعي المصارف المركزية لزيادة حصّتها من الأصول التكميلية في أرصدتها الأجنبية ، بعيدا عن الدولار الأمريكي ، ويبدو أن الثقة مازالت كبيرة في عملة اليورو رغم ما عصف بها من أزمة، والتي قد تتأثر بها اليورو سلبا لو استمرت أكثر من اللازم .

سلة الدولار الأمريكي اليورو الذهب الين الياباني الجنيه الإسترليني أخرى

2.0 ٪ 2.0 ٪ 5.0 ٪ 13.0 ٪ 16.0 ٪ 62.0 ٪ 2000

5.0 ٪ 3.0 ٪ 3.0 ٪ 13.0 ٪ 22.0 ٪ 54.0 ٪ 2012

المصدر : إحصاءات صندوق النقد الدولي (الكوفر) الربع الثاني 2012

النسب المثلى لمكوّنات احتياطي محافظ المصارف المركزية

صدرت مؤخرا ورقة بحثية عن مجلس الذهب العالمي في لندن ، تشير إلى أن حجم الاحتياطيات الرسمية للمصارف المركزية قد بلغ في نهاية عام 2012 اكثر من 12.0 تريليون دولار أمريكي ، مقابل 2.0 تريليون دولار أمريكي سنة 2000 ، إي أن الاحتياطيات قد نمت بمقدار 10.0 تريليون دولار وبمعدّل نمو بلغ 500 ٪ ، في ظرف عشر سنوات .

وفي ظل هيمنة الدولار الأمريكي واليورو على مكوّنات الاحتياطي الرسمي، ولكن ايضا في ظل تراجع واضح للدولار الأمريكي ، فقد افترضت الورقة البحثية ان العملتين الدولار الامريكي واليورو ، يشكّلان نسبة 65 ٪ من إجمالي الاحتياطي وذلك(بمعدّل 47 ٪ للدولار الامريكي وبمعدّل 18٪ لليورو) ، ثم بحثت الورقة في أفضل اصل واكثرها جاذبية في النسبة الباقية وهي نسبة 35٪ و الاصول هي : الذهب ، الجنيه الإسترليني ، الين الياباني ، وفي الاصول التكميلية وهي الدولار الاسترالي ، الدولار الكندي ، الياوان الصيني ، الفرنك السويسري والكرونا الدنمركية ، لتكون النسبة الامثل في مكوّنات الاحتياطي الرسمي المتبقية وهي نسبة 35 ٪ وكانت النتيجة كالآتي : 47 ٪ دولار امريكي ، 18 ٪ يورو، 13٪ يوان صيني ، 6 ٪ دولار استرالي ، 5 ٪ ذهب ، دولار كندي 4 ٪ و3 ٪ ين ياباني، 2 ٪ جنيه استرليني ، 1 ٪ فرنك سويسري ، 1 ٪ كرونة دنمركية . لذلك فقد وجدت الورقة البحثية ، انّ المصارف المركزية وهي في طريقها للتقليل من عملتي الدولار الامريكي واليورو كمكوّنات للمحفظة ، فإن الذهب كأصل تقليدي مازال يلعب دورا هاما كمكوّن للاحتياطي صحبة الاصول التكميلية الجديدة ، الامر الذي حدى بصندوق النقد الدولي للاهتمام بهذه العملات الجديدة ، خاصة الدولار الاسترالي والدولارالكندي .

معلومات عامة عن الذهب :

يقسم الطلب على الذهب ، الى طلب على المجوهرات وطلب لخدمة اهداف استثمارية صرفة وطلب صناعي . عادة ما يستحود الطلب على المجوهرات على اكثر من ثلثي الطلب على الذهب ويعد السوق الامريكي اكبر سوق للمجوهرات الذهبية، وتعد الهند اكبر مستهلك على مستوى العالم وتساهم بنحو 25 ٪ من اجمالي الطلب العالمي.

اما الطلب الصناعي فيشكل نحو 11 ٪ من الطلب على الذهب ، حيث يساهم الذهب في الاستخدامات الصناعية والطبية المتعلقة بالاسنان ، في حين ان الطلب عليه لخدمة اهداف استثمارية تتمثل في التوقعات باستمرار زيادة الطلب عليه بمعدل يفوق العرض منه

اما من ناحية العرض ، فيتم استخراج الذهب من المناجم الموجودة في كل قارات العالم ، باستثناء القارة القطبية الجنوبية ، حيث لا يسمح بالتعدين ، ويبلغ مستوى الانتاج العالمي في المتوسط 2485 طنا في السنة

بلغ متوسط سعر الذهب خلال سنة 2012 نحو 1669.0 دولارا امريكيا للاونصة ، وقد بلغ مستوى قياسي في الربع الرابع من سنة 2012 عندما وصل الى 1721.8دولارا امريكيا للاوقية .

شهد سعر الذهب استقرارا قبل السبعينيات من القرن الماضي ، ثم ارتفع بعد الغاء اتفاقية (بريتون وودس) وحدث ما عرف في علم الاقتصاد بالكساد التضخمي، الى ان اخذ سعر الذهب ينخفض في حقبة الثمانينيات والتسعينيات ، ثم عاود الارتفاع في السنوات الاولى من الالفية الثالثة والارتفاع الشديد كان في سنة 2008 بعد احداث الازمة المالية المعروفة.

لون الذهب اصفر وهناك الذهب الابيض ، ولكن الذهب الاصفر هو السائد في جميع انحاء العالم ، والذهب الخالص هو الذهب الخالي من الشّوائب ويكون من عيار 24 قيراط وهو ذهب صافي 100٪ ، لذلك فالذهب 18 قيراط هو عبارة عن 18 جزء من الذهب و6 أجزاء من معادن اخرى عادة نحاس او فضة ، والعيار 14 فهو 14 جزء من الذهب و10 من معادن اخرى وهكذا

أهم مصادر استخراج الذهب :

المناجم وتشكّل نحو 62.75 ٪ من اجمالي كمية الذهب المنتجة ، ثم الذهب المعاد تصنيعه ، ويشكّل نحو 27.25 ٪من اجمالي الكمية المعروضة والنسبة الباقية من مصادر مختلفة

ارتفعت مشتريات المصارف المركزية من الذهب سنة 2012 بنسبة 17 ٪ ، مقابل سنة 2011 حيث بلغت 534.6 طنا وهو الاعلى منذ سنة 1964

الخمس مصارف مركزية عربية جاءت ضمن الاربعين مصرفا مركزيا من حيث الاحتياطي هي، السعودية ، لبنان ، الجزائر ، ليبيا الكويت.

■أبوبكر الهاشمي بن سليمان

أزمة الاقتصاد المصري .. متاعب لدولة ليبيا

مصر دولة خارج السيطرة ، هكذا أوردت إحدى الصحف تقريرا لشبكة (إن بي سي) الأمريكية ، عندما لخّص هذا التقرير المشهد عقب إصدار الأحكام القضائية يوم السبت الموافق 2013/3/9 على حادثة بور سعيد .

كانت البداية من تونس في ديسمبر 2010 ، عندما أضرم أحد المواطنين التونسيين النار في نفسه ، وما لبثت أن امتدت السنة النيران إلى مصر لتطيح بالنظام في 11 فبراير 2011، ثم ليشرف على المرحلة الانتقالية الأولى القوات المسلّحة ، وفي يونيو 2012 انتخب رئيسا جديدا لمصر ، ثم أعدت الجمعية التّأسيسية دستورا تمّت الموافقة عليه في استفتاء شعبي في ديسمبر 2012 ، على أمل أن يمهّد لإقامة نظام ديمقراطي يوفّر ضمانات تحول دون تجدّد الاستبداد والشمولية من جديد. وبدلاً من أن تكون سنة 2011 بمثابة فترة انتقالية للاقتصاد المصري لاستعادة عافيته واستقراره ،وتكون 2012 فترة نقاهة له تمهيدا لان تكون سنة 2013 بداية انطلاق جديد للاقتصاد المصري ، فإن تقلبات الأحداث التي جاءت سريعة ، قذفت بمصر من الناحية الاقتصادية الى غياهب جب يبدو أن لا قرار له حتى هذه الأيام.

الاقتصاد المصري:

تعتبر حصيلة رسوم عبور قناة السويس ، وتحويلات المصريين المالية من الخارج ، وخدمات السّياحة ، من أهم المصادر الرئيسية لدخل مصر. يعيش نحو 40.0 ٪ من المصريين تحت خط الفقر بدخل يبلغ في المتوسط دولارين في اليوم ، تعرضت مصر خلال الأزمة الماضية لتسع تخفيضات متتالية في التصنيف الائتماني من قبل وكالات عالمية مختلفة ، وآخر تخفيض لها يفصلها فقط درجتان عن المستوى الخاص باليونان ، وهو المستوى الذي يعني مخاطر تحيط بعدم الانتظام في سداد الالتزامات وبالتالي تتضاء ل معه فرصة الحصول على قروض من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي اتفقت معه مصر من حيث المبدأ في نوفمبر 2012 على قرض بقيمة 4.5 مليار دولار ، ويشار في هذا الشأن أن المفاوضات قد تعثرت بينهما وتأجل حتى الاجتماع الذي كان مزمع عقده في أبريل 2013 .

أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري:

افتقار الاقتصاد المصري لقاعدة إنتاجية ، مصادر نمو الاقتصاد المصري ريعيّة ولم يأخذ هذا النمو الريعي في الاعتبار معايير العدالة في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة ، ضعف قاعدة الإيرادات العامة للدولة ، أدى إلى عجز مستمر في الموازنة العامة يتم تمويل جانب منه من خلال الإصدار النقدي الذي يساهم في تغذية الضغوط التضخمية ، عجز مستمر ومتفاقم في ميزان المدفوعات خاصة التجاري (الصادرات والواردات من السلع) ، حيث حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات تقصر عن تغطية الاحتياجات من الواردات ، على الرغم من أن ميزان المعاملات غير المنظورة (الصادرات والواردات من الخدمات) يحقق فائضا ، إلا انه لا يكفي لتغطية فجوة الواردات في الميزان التجاري .

متاعب ليبيا :

إذا كانت الآراء في ظل هذه الأزمة الاقتصادية ، تتباين بشأن مدى حدّتها وتأثيرها على المواطن المصري ، من خلال الرؤية الاقتصادية المتشائمة الناتجة عن مؤشرات اقتصادية سلبية عديدة منها : تراجع احتياطيات النقد الأجنبي لمستويات حرجة ، حيث بلغ في فبراير 2013 نحو 13.5 مليار دولار ، وعن ارتفاع معدل البطالة ومعدل التضخم ، وتراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الدولية أو من خلال الرؤية الاقتصادية المتفائلة ، في صكوك إسلامية سحرية تنقذ الاقتصاد من عثرته (تأتي الصكوك الإسلامية بسبب أن السوق غير مؤهلة لشراء اذونات بالعملة المحلية) ، فإن هذه الأزمة لاشك تعد مصدر قلق ومتاعب إلى ليبيا باعتبارها دولة جوار ، ومواردها الاقتصادية محط أنظار وعوامل جذب للمصريين ، فتفاقمت بالتالي ظاهرة هجرة المصريين غير الشرعية ، بسبب الأزمة الاقتصادية في مصر والظروف الأمنية في ليبيا ، واصبحت شوارع المدن الليبية تعاني من تكدّسهم العشوائي ، و أضحى المواطن الليبي يخشى من عدم قدرة حصر الأجهزة الأمنية لهم والسيطرة عليهم ، فعبور الحدود بشكل غير طبيعي وغير منتظم له آثار سلبية كبيرة من أهمها :

التكلفة الاقتصادية التي تتمثل في : تنفيذ التحويلات المالية من ليبيا إلى الخارج ، إما عبر القطاع المصرفي أو خارجه من خلال تحويلات مالية غير نظامية ، تتم في وسط ما يعرف بالاقتصاد الخفي ، ومن المتوقع أن تكون هذه التحويلات بمبالغ هائلة نظرا لحجم العمالة الكبير والوفرة المالية المتوفرة لديهم . فإذا كان تحويل الأموال إلى الخارج عبر القنوات الرسمية له تكلفة اقتصادية ، فما بالك بتلك التي تتم عبر القنوات غير الرسمية ، من خلال ما يمكن أن نطلق عليه بالبنوك المتحركة ، وهم أفراد من العمالة الوافدة المتخصصة في استبدال العملة ، وتنفيذ التحويلات المالية إلى الخارج .

من التكلفة الاقتصادية أيضا مساهمة التحويلات المالية إلى الخارج عبر القنوات غير الرسمية في زيادة حجم السوق الموازية ، كما تساهم في عمليات غسل الأموال .

زيادة الإنفاق الحكومي على خدمات المرافق العامة كالمستشفيات وما في حكمها وعلى السلع المدعومة بأنواعها المختلفة ، يعتبر من الآثار السلبية الهامة للعمالة غير الشرعية على اقتصاد الدولة الليبية ، ويأتي هذا الأثر بحكم مضاعفة الأعداد المستفيدة من الموارد الاقتصادية في الدولّة ، فهذه الزيادة في عدد العمال تعني تجاوز النسب المدروسة ، ويؤدي إلى زيادة الضغط على مختلف الخدمات المتوفرة ، ويصبح الأمر وكأن الدولّة تتعامل مع عدد سكان اكثر من العدد الفعلي له ، الأمر الذي يرتب أيضا مزاحمة المواطن الليبي على الخدمات العامة ومزاحمته على السلع المدعومة وعلى كافة ما يتمتع به المواطن الليبي. كما أن منافسة العمالة المصرية للمواطن الليبي في مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية ، يعد من قبيل التكلفة الاقتصادية ، فتساهم في رفع معدّل البطالة التي كان يجب ألا تكون في اقتصا د مثل الاقتصاد الليبي ، حيث لو أدير هذا الاقتصاد إدارة جيدة واوكلت الأمور الى أهلها ، لأصبح لكل مواطن ليبي ، اسهما في بورصات نيويورك ولندن وباريس . يضاف الى ذلك ، أن حجم العمالة المصرية اصبح من الضخامة بحيث يشكّل نسبة لا بأس بها من إجمالي عدد السكان ، فإذا كان عدد التأشيرات الممنوحة حسب التصريحات الرسمية قد ناهز المليون وخمسمائة ألف تأشيرة منذ تحرير ليبيا ، فما بالك بالأعداد منهم الذين يحملون تأشيرات مزورة أو أولئك الذين هم من كل حدب ينسلون ، حيث قبض على أعداد منهم دون أي إثباتات شخصية ، الأمر الذي قد تشهد معه تركيبة السكان في ليبيا بمرور السنين تغيرات إذا استمر الحال على ما هو عليه .

امتهان العمالة المصرية لمواقع خدمية تتطلب الخلو من الأمراض ، كالمخابز ومذابح الحيوانات والدواجن ومصانع الألبان واعمال الحلاقة وما في حكمها ، دون ما يثبت خلوّهم من الأمراض خاصة تلك السارية، ، الأمر الذي يرتّب تداعيات صحية خطيرة .. انتشار الجريمة المنظمة بين فئات المجتمع الليبي خاصة الفئة غير المحصّنة دينيا ، وقد ا ثبتت بعض الدراسات بالخصوص إلى وجود علاقة متينة بين العمالة الوافدة وبين السلوك الإجرامي وانتشار جرائم القتل والسرقة والتزوير وغيرها من الجرائم التي ترتكب لمجرد كسب المال.

أصبحت قضية الهجرة غير المشروعة بصفة عامة ، ظاهرة غير ظرفية وسيكون لهذه الهجرة كيان اجتماعي في ليبيا ، واضحت مكوّناً هيكلياً بحكم ارتباطها بالظروف الاقتصادية و تدني مستوى معيشة السكان في دول الجوار وبحكم أن ليبيا دولة عبور إلى الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط ، لذلك لابد من التعامل مع موضوع الهجرة بكل جدية ، لما يشكّله من تهديد خطير على الأمن القومي الليبي وسلامها الاجتماعي بسبب وجود علاقات سيطرة وخضوع وصراع بين المهاجرين أنفسهم كنتيجة لاختلاف أعراقهم ، ويجب معالجته مبكرا حتى لا يستفحل الأمر ويصبح أمرا واقعا نقف أمامه عاجزين عن إدارة شئوننا الداخلية بشكل وطني .

هل كان حديثاً يفترى..!!!؟؟

أمران دفعاني إلى التفكير في كتابة هذا الحديث الذي قد يراه البعض حديثاً يفترى وقد يتفق البعض معي على ان ما نتعرض له في هذا الحديث هو حقاً ما يفتريه البعض عن الإسلام!!. وأيا كان الأمر فإنما هو اجتهاد راي ولكل امرئ ما نوى والله دائما من وراء القصد. و«ان أريد الا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله.»الأمر الأول هو هذا اللغط الذي يدور هذه الايام حول مايسمى «بالمصارف الإسلامية» والدعوة الى تحويل جميع المصارف الليبية الى «مصارف اسلامية». والأمر الثاني هو هذا الجدل الذي طال حتى مل منه الناس حول استغلال الدين الاسلامي لتحقيق أهداف سياسية! على الرغم من كل ما قرأته او سمعته او شاهدته عن «المصارف الإسلامية» وما يسمى في الاعلام «بالجماعات الإسلامية» و«الإسلام السياسي» و«الإخوان المسلمين» و«أنصارالشريعة» و«حزب الله» و«حزب التحرير الإسلامي» و«القاعدة» و«جماعة بوكو حرام» و«الجماعة الاسلامية المقاتلة» وغيرها من اسماء التنظيمات والجماعات التي تنسب نفسها للإسلام؛ لم اجد أية علاقة حقيقية ومنطقية ومقنعة بين كل تلك الجماعات وكل تلك المصطلحات وصحيح الدين الإسلامي الحنيف كما انزل على نبي الإسلام محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه. حيث تعتبر كل تلك المسميات من البدع الدخيلة على الدين الاسلامي السمح الذي لم ينتم نبيه الكريم ولا السابقون الاولون من المسلمين الى أي من هذه التنظيمات والجماعات ولم يعتنقوا ايا من افكارها المتطرفة التي يتم الترويج لها اليوم من قبل هذه الجماعات والتنظيمات باسم الاسلام!. ولم يكن هنالك لا في يثرب ولا في مكة مكتبا للإرشاد ولا أمراء للجماعات! بل على العكس تماما فاننا نقرا من سورة الأنعام قول الله تعالى: «ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء»!!

■ ابراهيم محمد الهنقاري

فبالنسبة لما يسمى بالمصارف الإسلامية لم يعرف النبي عليه الصلاة والسلام ولا صحابته الابرار شيئا اسمه مصرف او بنك. كما لم يعرفوا شيئا اسمه الدولار او اليورو او الين او الجنيه الاسترليني ولم يعرفوا لا ودائع مصرفية ولا قروض ولا فوائد ولا خطابات اعتماد ولا تسهيلات ائتمانية كما لم يعرفوا شيئا اسمه التضخم وفقدان العملة لقيمتها ولقوتها الشرائية ولا كانت لديهم سوق للاوراق المالية. بل ان كلمة بنك ومصرف لا وجود لهما في اللغة العربية ولكنهما اقحما فيها اقحاما كما اقحمت فيها كلمات اخرى عديدة لتدل على معان لاشياء حديثة لم يعرفها العرب قديما. أي أن كل ما نعرفه اليوم عن النظم المصرفية والمالية الحديثة لم تكن معروفة لا عند نزول القران ولا بعد انتشار الاسلام في اقطار الارض بقرون بعد ذلك. كانت التجارة هي مبادلة سلعة بسلعة اخرى وكانت العملات الذهبية والفضية المتداولة ثابتة القيمة لا تزيد ولا تنقص بمرور الزمن. صحيح إنه كان اليهود وبعض الاغنياء العرب يتعاملون بالربا وهو استغلال حاجة بعض الناس الماسة الى الاقتراض فيطالبون المقترض ان يرد القيمة اضعافا مضاعفة ويضطر المقترض الى قبول هذا الشرط المجحف لحاجته الماسة الى الاقتراض. وقد جاء الاسلام ليحرم هذه العادة السيئة منذ فجر الاسلام ثم جاءت التشريعات الحديثة لتحرمها ايضا حتى في اغنى الدول الراسمالية في العالم وهذا النوع من الربا هو ما يسمى في اللغة الانجليزية «usury». ولا علاقة بين هذه الكلمة وكلمة «interest» او«الفائدة» كما اتفق الناس على انها الترجمة العربية للكلمة الانجليزية الاخيرة. فالربا بهذا المعنى محرم في الاسلام وفي الدول الاسلامية كما هو محرم في الدول غير الاسلامية. وهو لا علاقة له كما نرى لا من قريب ولا من بعيد بالفوائد المصرفية على الودائع وعلى القروض والتي تحددها البنوك المركزية في دول العالم المختلفة بنسبة ثابتة لا تستطيع المصارف التجارية ان تتجاوزها ويتم تحديد هذه النسبة بناء على قواعد وحسابات واعتبارات معينة بعضها مالي وبعضها اقتصادي. ومن بينها تغطية تكاليف خدمة الدين وتقلبات اسعار العملة والتضخم ..الخ مما يعرفه المختصون من رجال المال والمصارف وهذه الامور كلها انما يفرضها ويقتضيها الواقع المالي والاقتصادي في هذا العصر الحديث وهي امور تختلف كليا عن تلك التي كانت سائدة في العصر النبوي وما تلاه من العهود في ظل الاسلام. فلماذا نقحم الاسلام اقحاما غير عملي ولا منطقي في أمر من أمور دنيانا ولا علاقة له لا باركان الاسلام الخمسة ولا بالحلال والحرام البين ولا يتناقض في الوقت نفسه مع روح الاسلام القائم اصلا على مبدا العدل والاحسان. ثم نضطر اضطرارا الي ابتكار مسميات من عندنا وننسبها للاسلام بعد ان نلوي الحقائق ونغير الاسماء الصحيحة للاشياء باسماء مزيفة وهو ما يعتبر في الواقع نوعا من الغش الذي حرمه الاسلام. ثم نستبدل عبارة «الفائدة» بعبارة «المرابحة» بعد ان نزيد من قيمتها اي نزيد التكلفة على المسلم عن كل معاملة ثم نسمي المصرف الذي يقوم بذلك الغش بالمصرف «الإسلامي» مع ان العبارة نفسها لا تستقيم لغة. فلم يعرف الاسلام ولا المسلمون المصارف إلا في العصر الحديث. ان نسبة المصرف او البنك الى الاسلام هو اذن تعبير لغوي خاطئ كان نقول مثلا الطائرة الاسلامية او السيارة الاسلامية او حاملة الطائرات الاسلامية او الفيتامين الاسلامي او الكومبيوتر الاسلامي الى غير ذلك من اسماء كل ما تم اكتشافه او اختراعه في العصر الحديث مما لم يكن معروفا عند ظهور الاسلام ولا علاقة له بالدين الاسلامي كدين سماوي ولكن له علاقة مباشرة ووثيقة بتطور الانسان الذي هو بنص القران الكريم خليفة الله في الارض والذي كلفه الله سبحانه وتعالى باعمارها بشتى الطرق والوسائل التي الهمها الله لعباده عبر العصور من المسلمين وغير المسلمين ومن بينها كل هذه الاختراعات الحديثة ومن بينها ايضا هذا النظام المصرفي الحديث.! أليس من العيب على هذه المؤسسات التي تسمي نفسها بالمصارف الإسلامية ان تتعامل مع زبائنها بما يزيد في الواقع عن الفوائد المصرفية المعتادة بينما تتعامل هي نفسها مع المؤسسات المصرفية العالمية بالشروط نفسها التي تتعامل بها تلك المؤسسات مع المصارف الاخرى التي لا تنسب نفسها للاسلام! ثم تكذب على عملائها وتقول لهم انهم لا يدفعون فوائد على معاملاتهم مع المصرف الاسلامي ولكن ما يدفعونه هوحصة «المصرف الاسلامي» من الارباح التي يحققها الزبون من تلك المعاملة رغم ان هذا المصرف الاسلامي هو من يحدد مقدار ذلك الربح مسبقا سواء ربح الزبون فعلا من تلك المعاملة او خسر.!! ولنضرب مثلا واحدا حدث معي شخصيا في لندن منذ سنوات مع واحد من هذه المصارف التي تدعي انها اسلامية ولدي في هذه الواقعة شاهد لا يزال على قيد الحياة وقد ذهبنا معا الى ذلك المصرف بعد ان اعتقدنا من سذاجتنا اننا نستطيع ان نحصل على قرض من ذلك المصرف بدون فوائد كما تقول اوراق الدعاية الخاصة به والتي كانت توزع في جميع المطاعم العربية واكشاك بيع الصحف العربية في العاصمة البريطانية وكان ذلك خلال السنوات الاولى لبداية الحديث عن المصارف الاسلامية. وبعد الترحيب وتناول القهوة اخبرنا مدير المصرف المذكور بان الطريقة التي يتعامل بها هي ان يشتري البنك العقار الذي نريد شراءه ثم يبيعه لنا بمبلغ يزيد كثيراعن سعر الشراء وعن نسبة الفائدة على القروض العقارية في بريطانيا في ذلك الوقت وقال ان ذلك الفرق في السعر هوربح للبنك وليس فوائد.!! اما إذا لم نحقق نحن أية أرباح عند بيع العقار بعد فترة ما فإن المصرف الإسلامي لا علاقة له بذلك! ونتحمل نحن الخسارة وحدنا!. بينما كنا نستطيع الحصول على قرض من البنوك البريطانية بنسبة خمسة وسبعين في المائة او أكثر من قيمة العقار مع امكانية دفع الفائدة السنوية وحدها ورد قيمة القرض عند بيع العقار ان شئنا. وهذه التكلفة تقل كثيرا عن تلك التي كان يطالب بها البنك الاسلامي! وقد ذكرني هذا التحايل والضحك على الذقون بما يفعله الاسرائيليون الذين يبيعون شركة الطيران الخاصة بهم وهي شركة «العال» كل يوم جمعة ثم يشترونها مرة اخرى كل يوم احد لان يوم السبت اليهودي قد يحل على الطائرة وهي في الجو! وهو امر محرم عند اليهود.! ولتجنب الوقوع في الأثم اخترع اليهود تلك الطريقة التي اقل ما يمكن ان يقال عنها انها سخيفة!!.

ترى على من يضحك اليهود في قصة الطائرة وعلى من يضحك اصحاب المصارف «الاسلامية» في قصة «المرابحة»!؟. ان الذي لابد ان يعرفه الجميع هوان النظام المصرفي الدولي واحد وان قواعد المعاملات المصرفية الدولية واحدة لا تفرق بين الناس بسبب الدين أو المعتقد فليس هناك لا مصرف اسلامي ولا مصرف مسيحي ولا مصرف بوذي ولا مصرف يهودي بل هناك شيئ واحد اسمه مصرف فقط وانه ليس امام جميع المصارف في العالم الا ان تتعامل بأسلوب واحد وبشروط واحدة وان كل محاولة ساخرة لإلباس المصارف في بلاد المسلمين الجبة والعمامة أو وضع القباب والمآذن فوق مبانيها لن يزيد عن كونه غش وتدليس وضحك على الذقون ومخالفة واضحة لتعاليم الإسلام التي تحث على مكارم الأخلاق وفي مقدمتها الصدق في القول والإخلاص في العمل.! ومن غشنا فليس منا.! فيا شيوخ المسلمين دعوا المصارف لأهلها ولا تدسوا أنوفكم فيما لا يعنيكم أولا ولا تفهمونه ثانيا ولا تكونوا كاحبار اليهود الذين افتوا بجواز بيع شركة العال واعادة شرائها كل اسبوع لكي تكون لديهم طائرة يهودية حلال!. واعلموا علم اليقين ان الفوائد المصرفية ليست من الربا المحرم عند المسلمين في قوله تعالى: «احل الله البيع وحرم الربا» لأن ذلك النوع من الربا هو محرم أيضاً عند «الكفار». كما سبقت الاشارة اليه بل أن «الفائدة » تعتبر ضرورة اقتصادية لا مفر منها وهي مباحة وليست حتى من المحرمات التي احلها الله سبحانه وتعالى للمضطر!. السنا نقرا في القران الكريم في الآية 173من سورة «البقرة» «إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم».؟! أي أنه إذا اضطر المسلم اضطرارا لتناول كل تلك المحرمات فإنه لا إثم عليه!. وإذا كان ذلك كذلك بالنسبة لصريح المحرمات فما بالك بالنسبة لما دون ذلك؟!. وأي بغي وأي عدوان يلحق من يضطر للاقتراض للعلاج أو لشراء سيارة أو منزل يؤويه هو وأهل بيته؟!؟ ودفع الفائدة المحددة لذلك القرض طبقا للشروط المعمول بها في جميع أنحاء العالم!!؟؟

وما ينطبق على الفوائد على القروض في النظام المصرفي الحديث ينطبق كذلك على الفوائد على الودائع لأن القيمة السوقية لتلك الودائع تتضاءل بمرور الزمن للعوامل التي سبقت الإشارة إليها ومن شان نسبة الفائدة التي تحددها المصارف المركزية ان تقلل نسبيا من الأضرار التي قد يتكبدها المودعون عند سحب ودائعهم بعد الأجل. فكيف تكون «الفائدة» حراما إذا كان الهدف منها هو درء الضرر عن أموال المودعين أو تخفيفه على الأقل.!!؟؟ فايان تذهبون!!؟؟. السنا نقرا قول الله تعالى: «فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون»!!؟؟. أليس من الظلم ان تودع وديعة في احد المصارف كان يمكن ان تشتري بقيمتها سيارة مثلا في تاريخ الإيداع ثم تأخذ نفس الوديعة وبدون فوائد بعد عشر سنوات مثلا ثم لا تستطيع شراء نفس السيارة بتلك القيمة بعد ان زاد سعرها لاعتبارات كثيرة!!؟؟. وإذا كان الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز انه يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر فلماذا يعقد بعض شيوخ المسلمين علينا حياتنا بفتاوى ظالمة وباطلة ولا تراعي واقع الحال وحاجات المسلمين!؟

افتتاح قسم الإصدار الجديد بالجفرة

في إطار الاهتمام الذي يوليه مصرف ليبيا المركزي للمناطق الداخلية والنائية، والحرص الذي يبديه ويلتزم به ويؤكد عليه لتقديم أفضل الخدمات وتيسيرها للمواطن أينما كان .تم يوم الأربعاء الماضي الموافق 2013/05/08م، بمجمع المباني الإدارية بمدينة هون (الجفرة) افتتاح قسم الإصدار «بهون» التابع لإدارة الإصدار بمصرف ليبيا المركزي.

وحضر حفل الافتتاح مندوبون عن مصرف ليبيا المركزي، ورئيس وموظفو الفرع، وعدد من أعيان ومواطني المنطقة.

ويكتسي افتتاح هذا القسم بمنطقة «الجفرة» أهمية كبرى نظراً لضرورته وأهميته للمنطقة والمناطق المجاورة في توفير السيولة المالية اللازمة والمطلوبة ، ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ، ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام .

هذا وقد تزامن افتتاح هذا القسم بوصول شحنة من العملة الورقية إلى مطار الجفرة لتغطية احتياجات المناطق الجنوبية.

جمعية المصارف الليبية تعقد مؤتمرها الاول للصيرفة الاسلامية بطرابلس

نظمت جمعية المصارف الليبية بالتعاون مع اتحاد المصارف المغاربية صباح يوم الاحد 19/5 بفندق ريكسوس بطرابلس المؤتمر الاول للصيرفة الاسلامية . ويهدف المؤتمر الذي اقيم تحت شعار « الصيرفة الاسلامية واقع وآفاق « الى التعريف بنظام الصيرفة الاسلامية في الدول المغرب العربي بأنه صناعة مالية حديثة متكاملة مبنية على القواعد المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية ، وبمستقبل الرقابة الشرعية الاشرافية وفقا لمعايير ومناشير والتطبيقات الدولية المستجدة . وحضر فعاليات المؤتمر نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد» على سالم حبري» و مدراء عدد من المصارف العاملة فى ليبيا والمؤسسات المالية والتجارية المغاربية ورئيس وأعضاء اتحاد المصارف المغاربية ومندوبى عدد من المصارف الاجنبية والشركات الاستثمارية العاملة فى ليبيا وعدد من الاكاديميين وممثلي الاحزاب والمهتمين بالشأن المصرفي والاعلاميين ورجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدنى .

وأوضح نائب محافظ ليبيا المركزي السيد (علي محمد سالم حبري) ان تنظيم هذا المؤتمر خصص للتعريف بالصيرفة الاسلامية باعتبارها ضرورية في الحركة المصرفية التى تشهدها عديد المجتمعات اليوم . وأكد فى تصريح لمراسل وكالة الانباء الليبية ان المؤتمر يهدف الى تبادل الحوار والنقاش بين الدول المغاربية من اجل معرفة المدى التي يمكن الوصول اليه في تطبيق الصيرفة الاسلامية . ومن جانبه عبر رئيس اللجنة الاستشارية العليا للصيرفة الاسلامية بمصرف ليبيا المركزي السيد (خالد الزروق) عن سعادته بتنظيم هذا المؤتمر الذى يعد خطوة للطريق الى تعريف بمعنى الصيرفة الاسلامية في ليبيا خاصة وفي العالم الاسلامي عامة وايضاح مفهوم الصيرفة الاسلامية لدى بعض الناس.

وناقش المشاركون في المؤتمر باستفاضة محاور رئيسية عديدة تتعلق بالاتجاه نحو الصيرفة الاسلامية واهميتها للاقتصاديات الاسلامية و التحول الى الصيرفة الاسلامية من المنظور الفني والتطبيقي و الجوانب القانونية في التحول من الصيرفة الاسلامية الى التقليدية واليات التحول للعمل المصرفي الاسلامي .

وشارك في النقاشات والمداخلات التى تخللت المؤتمر رئيس مجلس ادارة جمعية المصارف الليبية و رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف المغاربية ومدير عام شركة الرقابة للاستشارات المالية الاسلامية ورئيس الهيئة الشرعية لبنك وسوق دبي وهيئة الرقابة الشرعية لبنك الاردن و المدير العام لمصرف الزيتونة بتونس و المدير العام لمجموعة المهنية المغرب وديوان المحاسبة ،وعدد من المحامين ورجال الدين واساتذة كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية.

مصرف ليبيا المركزي

فترة أخيرة لقبول أوراق نقدية مسحوبة من التداول

30-5-2013

أصدر مصرف ليبيا المركزي منشوراً بشأن تمديد فترة أخيرة لقبول الأوراق النقدية المسحوبة من التداول من فئتي (الخمسة دنانير والعشرة دنانير) من الإصدارين (الرابع والخامس) لدى مصرف ليبيا المركزي وفروعه والأقسام التابعة له حتى نهاية عمل يوم الخميس الموافق 30/مايو/2013م، وبحد أقصي عشرة آلاف دينار لكل مواطن.

وأهاب المصرف بجميع السادة المواطنين ممن لديهم مبالغ مالية من هذه العملة المبادرة باستبدالها خلال تلك الفترة ،علماً بأن هذا التمديد يعتبر الأخير لقبول العملة المشار إليها.

أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2013/3/30

النفط / خام برنت	103.16 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,453.00دولارا / أوقية
الفضة	23.76 دولارا / أوقية
النحاس	7008.72 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1889.50 دولار أمريكي / طن
القمح	254.45 دولار أمريكي للطن
الأرز	310.32 دولار أمريكي للطن
السكر	383.94 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	1856.87 دولار أمريكي / للطن

مؤشرات أسواق المال بتاريخ 2013/3/30

دو جونز للصناعة	14,712.55 نقطة
داوجونز لقطاع النقل	6,115.89 نقطة
مؤشر نيكاي	13,884.13 نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	6,426.42 نقطة

مؤشرات أسواق المال للاقتصاديات الناشئة 2013/3/30

تركيا XU 100	85,112.29 نقطة
ماليزيا KLCI	1,711.29 نقطة
كوريا الجنوبية KOSPI	1,944.56 نقطة

أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2013/3/30

دولار / اليورو	1.3030 دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.5473 دولار
دولار / 100 ين ياباني	98.0500 ينا

أسعار الفائدة العالمية بتاريخ 2013/3/30

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 أشهر)	% 0.07
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 أشهر)	% 0.28

دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي

■ د. علي رمضان شنيبيش

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، على حجم التكوين الرأسمالي الذي يُمكن لاقتصاد ذلك البلد بناؤه خلال فترة زمنية معينة، ولما كان التكوين الرأسمالي يتوقف أساساً على توافر مصادر التمويل المختلفة، فإن حجم التكوين الرأسمالي يعتمد بشكل كبير على حجم المدخرات الوطنية، خاصة فيما يتعلّق بقدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو ذاتي مستقر وقابل للاستمرار.

ومن هنا تظهر أهمية دور المصارف بمختلف أنواعها في التنمية كقطاع تمويلي يلعب دوراً حيوياً ومهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فمن خلال دور المؤسسات المصرفية والمالية يتم القيام بعمليات الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجوزات. كما يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في حشد المدخرات الوطنية عبر الأوعية الادخارية المختلفة التي يوفرها، ومن ثم إعادة توجيه تلك المدخرات لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات مختلفة.. الخ، ويساهم بذلك في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة.

وسنتناول فيما يلي دور المصارف المركزية في النشاط الاقتصادي، وبالنظر إلى تشابه دور المصارف التقليدية (التجارية والمتخصصة) في طرق منح التمويل، فإنه سيتم التعرض إليها كوحدة واحدة، في حين سيتم التعرض إلى دور المصارف الإسلامية بصورة مستقلة، لاختلاف طبيعة وطرق التمويل التي تقوم بها هذه المصارف.

أولا : دور المصارف المركزية في النشاط الاقتصادي

يعتبر المصرف المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحالي ، فهو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية ، ويراقب الائتمان، ويضمن بوسائل وأدوات وإجراءات مختلفة سلامة أسس النظام المصرفي والائتماني ، ويوكل إليه الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على النظامين الاقتصادي والاجتماعي . لذلك فإن علاقة المصرف المركزي بالحكومة قوية جداً، فهو يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على السياسة الاقتصادية عامة وعلى السياسة النقدية والائتمانية خاصة . وهو كذلك وثيق الصلة بالمصارف التجارية ، حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطها النقدي والائتماني . وحيث أن وظائف ومسئوليات المصرف المركزي قد خضعت لتطور تدريجي للفكر الاقتصادي الذي شهدته دول العالم، فإنه من الصعب أن يتحقق تماثل تام في دور المصارف المركزية، إلا انه يمكن القول بأن هناك اتجاهات عامة تحكم وظائف هذه المصارف في مختلف دول العالم وتتلاءم مع النظام الاقتصادي ومرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد الوطني في أي دولة من هذه الدول .

وفي جميع الأحوال فإن دور المصرف المركزي في النشاط الاقتصادي يرتكز بشكل عام على الوظائف والإعمال التالية التي يقوم بها لتحقيق المنفعة الاقتصادية العامة:

❖إصدار النقد وفقاً لشروط وحدود تتفق مع حاجة المعاملات في الاقتصاد .

❖العمل كمصرف ووكيل مالي للحكومة وتقديم المشورة لها .

❖تقديم الخدمات المصرفية والمساعدة التي تحتاجها المصارف التجارية.

❖مراقبة الائتمان المصرفي كماً ونوعاً بما يتفق وأهداف السياسة النقدية التي ينتهجها.

❖إدارة احتياطيات البلاد من الذهب والعملات الأجنبية.

ولكي يتمكن المصرف المركزي من ممارسة وظائفه، ينبغي أن ينتهج السياسة النقدية الملائمة التي تحقق أهداف معينة من أهمها:

❖ تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على الحد من الضغوط التضخمية باعتبارها أحد أهم العوامل التي تؤثر في النشاط الاقتصادي ويعتبر هذا من أهم أهداف السياسة النقدية .

❖تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية وهو هدف يرتبط بالهدف الأول وبالسياسة الائتمانية المتبعة .

❖تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي من خلال الائتمان المصرفي .

❖التحكم في دورة التقلبات الاقتصادية لتفادي تأثيراتها السلبية على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظف أثناء مرحلة الركود، وارتفاع معدلات التضخم أثناء ذروة الرواج.

❖تحقيق مستوى عال من الاستخدام، وذلك من خلال إبقاء النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وتجنيب الاقتصاد البطالة ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة .

❖تحسين ميزان المدفوعات والحيلولة دون حدوث عجز كبير ومستمر به ، ودور المصرف المركزي في هذا المجال هو التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق والائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية لتقليص وارداتها واستعادة رؤوس أموالها الموظفة بالخارج.

❖المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية باعتبار أن السوق النقدي والسوق المالي هما السوقان اللذان تتعامل فيهما هذه المؤسسات بما يخدم نمو الاقتصاد الوطني .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاهات التي تركز عليها السياسة النقدية تنحصر في جانبين هما الادخار والاستثمار. ففي جانب الادخار تسعى السياسة النقدية إلى ما يلي:

❖ جمع وتعبئة المدخرات المحلية من خلال المصارف والمؤسسات المالية القائمة.

❖رفع معدلات الادخار النسبي إلى الناتج المحلى الإجمالي.

أما في جانب الاستثمار فإن السياسة النقدية للمصرف المركزي تسعى إلى تحقيق الآتي:

❖زيادة نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج .

❖توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي بحاجة إلى تطوير وزيادة معدلات نموها وزيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

ولكي تحقق السياسة النقدية أهدافها المذكورة ينبغي استخدام الأدوات أو الوسائل المتاحة لها ومن أهم هذه الوسائل ما يلي :-

1 : سعر إعادة الخصم ، أي سعر البنك، وهو سعر الفائدة التي يتقاضاه المصرف المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها له المصارف التجارية لخصمها والاقتراض منه باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.

❖ عمليات السوق المفتوحة ، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية وهى تتمثل في قيام المصارف المركزية ببيع وشراء الأوراق المالية بهدف التأثير على حجم الائتمان.

❖ التأثير المباشر، أي موافقة المصرف المركزي أو عدم موافقته على سياسات الاستثمار والإقراض التي تنتهجها المصارف التجارية، بل وفرض عقوبات عليها إذا قامت بممارسات غير ملائمة من وجهة نظر المصرف المركزي.

❖ التأثير الأدبي، وهى سياسة تقوم على توجيه النصح للمصارف التجارية، ويأخذ التوجيه الأدبي شكل رسائل أو مذكرات إلى المصارف أو من خلال ندوات أو مقابلات إعلامية يشرح فيها المصرف المركزي توجهات سياسته النقدية خلال المرحلة القادمة .

ثانياً : دور المصارف التقليدية (التجارية والمتخصصة) في الاقتصاد

تُعد المصارف التقليدية على اختلاف أنواعها من المصادر الرئيسة لتمويل المشروعات في الاقتصاد الوطني في معظم دول العالم. ويتم تمويل هذه المشروعات بعدة طرق نذكر منها:-

- المشاركة في رأس المال.
- سندات الدين.
- منح القروض.
- تقديم الضمانات.

ويستخدم تمويل المشروعات عادة في غرضين أساسيين هما: تمويل رأس المال الثابت، وتمويل رأس المال العامل:

(1) تمويل رأس المال الثابت في المشروع، ويشمل المساهمة في جميع الأصول الثابتة الملموسة مثل الأرض، الموارد الطبيعية، المباني والمنشآت، المعدات وتكاليف تركيبها، وهذه الأصول تخضع للإهلاك والتقادم ماعدا الأرض. والأصول الثابتة غير الملموسة مثل تكاليف حقوق وبراءات الاختراع وتكاليف فترة التجربة والاختبار.

(2) تمويل رأس المال العامل، ويتكّون من جميع الأصول الجارية أو المتداولة التي تشمل المواد الخام، المخزون من المواد اللازمة للإنتاج أو المتاجرة، الوقود والأدوات اللازمة للصيانة، الأجور، المصروفات الإدارية المختلفة .

(3) صور أخرى من التمويل غير المباشر، كأن يقوم المصرف بفتح الاعتمادات المستندية للمشروعات بدون توفير تغطية مالية كاملة، بالإضافة إلى تقديم ضمان لتسهيلات الموردين، وضمانات لمشروعات التصدير، القيام بالكفالات المطلوبة لخطاب الضمان الابتدائي والنهائي وغيرها من صور التمويل المصرفي، وكذلك القيام بالخدمات المصرفية الأخرى كتحصيل الصكوك والكمبيالات والتسليف بضمانها وصرف الحوالات الواردة وكافة الأعمال المصرفية المعتادة.

ثالثا : دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي

تعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي وهي تهدف في جميع أعمالها وأنشطتها إلى إقامة مصلحة المجتمع الاسلامى سعياً لجلب المصلحة ودرء المفسدة، وهي بذلك تقدم مصلحة الجماعة على المصالح الفردية . من هذا المنطلق تعمل المصارف الإسلامية في مجالات مختارة لتحقق عائداً اقتصادياً . وهي بذلك تعتبر البديل الإسلامي لكافة المعاملات الربوية المصرفية وتيسير التبادل والمعاملات. كما أنها تعمل على تعزيز كفاءة رأس المال لزيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الإمام. ويتم ذلك من خلال تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الميل للاكتناز، وإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار ذات عائد اقتصادي واجتماعي، وتوفير التمويل اللازم لذلك، مع ضرورة التنسيق والتعاون والتكامل بين المصارف التي يجب أن تعمل كوحدة واحدة بين الإفراد والمؤسسات والوحدات الاقتصادية .

إن طبيعة عمل المصارف الإسلامية والبيئة التي ينبغي أن تعمل فيها، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية من قبل الدول الصناعية الكبرى التي تتحكم في اقتصاديات الدول النامية بوسائل ربوية مختلفة، تتطلب من المصارف الإسلامية أن تعي دورها وتقوم بوظائفها الأساسية بفعالية في إطار متوازن. إن هذه الوظائف هي السمة المميزة للمصارف الإسلامية من غيرها من بيوتات المال الأخرى.

إن وظائف وأهداف المصارف الإسلامية تمكنها من القيام بدور هام وحيوي في كافة جوانب التنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية وذلك من خلال الآتي:

1- تشجع ادخار واستثمار صغار المتعاملين.
2 – الخدمات الاجتماعية.
3 – تمويل الشرائح الضعيفة.
4 – القيام بالخدمات المصرفية التجارية العادية.

كما تقوم المصارف الإسلامية بالعديد من الخدمات التي تقوم بها المصارف التجارية الأخرى مثل:

❖ فتح حسابات الإيداع والسحب الآلية وإصدار البطاقات الالكترونية.. الخ.

❖ إصدار وبيع الصكوك بالعملات الوطنية والدولية وإصدار الصكوك السياحية.

❖ القيام بعمليات بيع وشراء العملات.

❖ الشراء والبيع الفوري أو الآجل للذهب والفضة والمعادن الثمينة الأخرى.

❖ إنشاء الخدمات المتعلقة بشراء أو إدماج الشركات.

❖ تحصيل الأوراق التجارية.

❖ فتح الاعتمادات المستندية.

❖ إصدار خطابات الضمان.

❖ إدارة العقارات لحساب الزبائن.

❖ تأجير الخزائن.... الخ.

5 – توسيع قاعدة الاستثمار.
6 – مكافحة التضخم.
7 – إمكانية تمويل المجالات التي تغطيها عادة المصارف التقليدية.

المراجع

❖ زياد رمضان : إدارة الأعمال المصرفية، دار صفا للنشر والتوزيع عمان /الأردن، 1997.

❖ زكريا الدوري ويسرى السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية.. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان/ الأردن.

❖ اتحاد المصارف العربية : النشرة المصرفية العربية – الفصل الثالث سبتمبر 2006 .

❖ مختار إبراهيم : التمويل المصرفي.. مكتبة الأنجلو المصرية ج2 القاهرة 1993.

❖ بنك السودان المركزي: مجلة المصرفي، العدد السابع والأربعون، مارس 2008.

أسعار صرف العملات الدولية مقابل الدينار الليبي

العملة	الوحدة		متوسط السعر	سعر البيع	سعر الشراء
الجنيه الاسترليني	جنيه واحد	↓	د.ل 1.9837	د.ل 1.9886	د.ل 1.9787
اليورو	يورو واحد	↑	د.ل 1.6778	د.ل 1.6820	د.ل 1.6736
الدولار الامريكي	دولار واحد	↑	د.ل 1.2815	د.ل 1.2847	د.ل 1.2783
الدولار الكندي	دولار واحد	↑	د.ل 1.2747	د.ل 1.2779	د.ل 1.2715
الدولار الاسترالي	دولار واحد	↓	د.ل 1.3054	د.ل 1.3086	د.ل 1.3021
الفرنك السويسري	فرنك واحد	↓	د.ل 1.3642	د.ل 1.3676	د.ل 1.3608
الكرونر السويدي	كرونر واحد	↑	د.ل 0.1964	د.ل 0.1969	د.ل 0.1959
الكرونر النرويجي	كرونر واحد	↓	د.ل 0.2196	د.ل 0.2201	د.ل 0.2190
الكرونر الدنمركي	كرونر واحد	↑	د.ل 0.2252	د.ل 0.2257	د.ل 0.2246
الين الياباني	100 ين	↑	د.ل 1.2949	د.ل 1.2981	د.ل 1.2917
الريال السعودي	ريال واحد	↑	د.ل 0.3417	د.ل 0.3426	د.ل 0.3409
الدرهم الاماراتي	درهم واحد	↑	د.ل 0.3489	د.ل 0.3498	د.ل 0.3480
الدينار التونسي	دينار واحد	↓	د.ل 0.7873	د.ل 0.7892	د.ل 0.7853
الدينار الجزائري	10 دينار	↓	د.ل 0.1622	د.ل 0.1626	د.ل 0.1618
الدرهم المغربي	درهم واحد	↑	د.ل 0.1507	د.ل 0.1511	د.ل 0.1503
اوقية موريتانية	100 اوقية	↑	د.ل 0.4279	د.ل 0.4290	د.ل 0.4268
فرنك افريقي	100 فرنك	↑	د.ل 0.2558	د.ل 0.2564	د.ل 0.2552
الروبل الروسي	10 روبل	↓	د.ل 0.4122	د.ل 0.4132	د.ل 0.4112
الليرة التركية	ليرة	↑	د.ل 0.7136	د.ل 0.7154	د.ل 0.7118
الايوان الصيني	إيوان واحد	↑	د.ل 0.2086	د.ل 0.2091	د.ل 0.2081

ثلاثة مليارات حجم مدفوعات موقع حجوزات الفنادق

كشف موقع Booking.com – الرائد في مجال حجز أماكن الإقامة عبر شبكة الانترنت – أن عدد حجوزات الفنادق التي تتم من خلال خدماته على الاجهزة المحمولة قد تضاعفت ثلاث مرات في السنوات الثلاث الماضية.

وقد ارتفعت نسبة المدفوعات التي تمت من خلال موقع الشركة على الهواتف المحمولة وكذلك تطبيقات بوكينج المتوفرة على منصات iOS وآندرويد وكيندل فاير وويندوز 8، من 1 مليار دولار في عام 2011 إلى أكثر من 3 مليارات دولار في عام 2012.

وهذا النمو الذي نراه ليس من العجيب في شيء؛ فهي نتيجة طبيعية لازدياد توافد المستهلكين على الهواتف الذكية والاجهزة اللوحية وارتفاع نسبة مشتريات الهواتف المحمولة خلال السنوات الثلاث الماضية.

ايضاً كشف دارين هيوستن – الرئيس التنفيذي لشركة بوكينج – أن اليوم وصلت تطبيقات الموقع على آندرويد وiOS وويندوز 8 إلى أكثر من 20 مليون تحميل على مدى الثلاث سنوات الماضية، ومع ذلك، لا يوجد منه هيوستن أي تعليق على عدد التحميلات على اجهزة كيندل فاير من آمازون.

موقع بوكينج متوفر على الانترنت بما يصل إلى 41 لغة – ومنها اللغة العربية – ويقدم أكثر من 290 ألف فندق، وأنواع أخرى من خدمات الإقامة في 180 بلد.

تأسس Booking.com في عام 1996، لتصبح علامة تجارية معترف بها على نطاق واسع على شبكة الانترنت، وهي تسعى حالياً لتعزيز خدماتها في الحجوزات على المنصات المحمولة.

انخفاض معدل البطالة في سوق العمل الليبي

أفادت تقارير اقتصادية أن نسبة البطالة في ليبيا قد انخفضت إلى 15٪، من إجمالي القوى العاملة البالغة 2.3 مليون شخص قادر على العمل، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

ويخشى المراقبون من استمرار نمط رعاية الدولة للقطاع الاقتصادي بشكل كبير، لاسيما مع بلوغ موظفي الحكومة نحو 1.5 مليون شخص يعملون حاليا في أجهزة الدولة في بلد يناهز تعداد سكانه 6 ملايين نسمة، وتستنزف رواتبهم نحو 20 مليار دينار، أي مايعادل ثلث الميزانية العامة التي تغذى بالكامل من النفط.

وحمل تقرير صندوق النقد الدولي، توقعات بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 15 في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة بسبب التغييرات في السياسات وهيكلة المؤسسات الاقتصادية وحاجة الحكومة للحد من البطالة من نمو القطاع العام وترشيد الإعانات التي تقدمها للمواطنين.

الخطوط الليبية تقل نصف الركاب وعينها على رفع الحظر الأوروبي

وسط سوق متنامي بشكل كبير بوتيرة متسارعة، من المتوقع أن تدخل مرحلة الذروة في العامين الجاري والمقبل، تسعى شركة الخطوط الجوية الليبية التي وصل عدد المسافرين على متن اسطول طائراتها العام الماضي إلى نحو 1 مليون، و225 ألف راكب، إلى الاستحواذ على 50 بالمائة من الرحلات الدولية في عام 2014، من خلال تنفيذ المخطط الرامي لنقل 1.5 مليون راكب، مع توسيع أسطولها، في أعقاب استلام تسع طائرات جديدة، من طرازي إيرباص 320-330 خلال العام الجاري.

وتذهب التوقعات إلى ارتفاع عدد المسافرين على متن رحلات الخطوط الجوية الليبية إلى 1 مليون، و350 ألف راكب هذا العام، مايرفع حصتها في السوق إلى ما يقرب من 50 في المائة من المسافرين الدوليين مقابل 45 في المائة العام الماضي، و 80 في المائة من الركاب بعد أن سجلت حصة الشركة من المسافرين المحليين 76 في المائة سنة 2012.

وتأمل الناقل الوطني، أن يتم رفع الحظر الحالي قريبا، والذي يمنع تحليق الطائرات المملوكة للخطوط الجوية الليبية والأفريقية، في المجال الجوي الأوروبي، ما اضطر الشركتين إلى استئجار طائرات بطواقمها، للوصول إلى الوجهات في الدول الأوروبية.

ومن المتوقع رفع الحظر طيران طائرات الخطوط الجوية الليبية في المجال الجوي الأوروبي في غضون بضعة أسابيع، لاسيما إثر الاتفاق بين مصلحة الطيران المدني ولجنة المفوضية الأوروبية للسلامة الجوية، لإعادة تصديق رخص الطيارين الليبيين، واقتناع بروكسل بماسيرد في التقرير النهائي، وهو ماسيتيح للخطوط الجوية الليبية تجنب الانتظار حتى اجتماع لجنة السلامة الجوية الأوروبية القادم في يونيو، في حين ستسغرق زميلتها الأفريقية وقتاً أطول للعودة إلى سماء الاتحاد الأوروبي، لمناقشة إجراءات أنظمة السلامة والعمليات.

«فراولة الدم» تحرج اليونان...

أدى حادث اطلاق نار أحد ملاك الأراضي بجزيرة (البيلوبونيز)، على مجموعة من العمال إلى مقاطعة عدد من التجار لإنتاج الفراولة من الجزيرة الواقعة جنوب اليونان التي تمر بأزمة مالية خانقة. وأسفرت الحادثة عن جرح 29 من العمال المهاجرين في مزرعة الفراولة التي يمكلها (نيكوس فانجيلاتوس) 57 عاما -مالك إحدى أكبر المزارع المنتجة للفراولة-إثر اطلاقه واثنين من ابنائه النار على العمال الذين كانوا يطالبون برواتبهم التي لم يتقاضوها منذ ستة أشهر، مادفع بعض المؤسسات إلى اطلاق حملات تدعو لمقاطعة منتجاته التي أطلقوا عليها اسم (فراولة الدم).

وتنتج شركة (فانجيلاوس) أحد أكبر منتجي الفراولة في اليونان، نحو 3 آلاف طن من ثلاثة أصناف من الفراولة، يتم تصدير نحو 60 في المائة منها إلى روسيا، إيطاليا، رومانيا، مولدافيا واستونيا وغيرها من البلدان، وتستهلك 40 في المائة في السوق المحلي.

بعد أن وصل سعر الكيلوجرام الواحد منه 65 ألف دولار

قرون وحيد القرن في مواجهة التجارة الرائجة

بتفويض من مجلس الوزراء، أعلن في جنوب أفريقيا، عن البدء في دراسة إمكانية منح الإذن للصيادين، باصطياد حيوان وحيد القرن، الذي حظرت تجارته، في إطار اتفاقية التجارة بالأنواع المهددة بالانقراض (CITES) عام 1977، ومنذ ذلك الحين، تمت تلبية الطلب للقرن من قبل الصيادين غير الشرعيين الذين انهمكوا في حرب شعواء أفضت عام 2011 إلى انقراض وحيد القرن الأسود الغربي، وتناقص أعداد أخرى من نفس لفصيلة من 20 ألف إلى 5 آلاف حيوان في جنوب أفريقيا وناميبيا.

واجتاحت حمى صيد وحيد القرن غابات أفريقيا إثر تنامي الطلب على قرون وحيد القرن، لاستخدامها لتزيين الخناجر في اليمن، وعلاج كل شيء، من الإفراط في تناول الكحول إلى علاج السرطان، وكذلك الضعف الجنسي في الصين أكبر الأسواق المستهلكة لقرون وحيد القرن، كما تستخرج من القرون مادة الكيراتين، وهو البروتين المستخدم في علاج الأظافر والشعر، ويصل سعر القنينة الواحدة منه إلى 500 دينار في السوق الليبي، ووفق هذه القائمة من المنتجات تجاوز سعر الكيلو جرام من قرون وحيد القرن ما يعادل وزنه من الذهب والألماس ، أو الكوكايين بعد أن تضاعف سعره في السنوات الخمس الماضية، إلى 65 ألف دولار للكيلو جرام الواحد.

وترمي جنوب أفريقيا ضمن الخطة التي وصفت بالمبدعة للحد من الوباء المتنامي (الصيد الجائر غير القانوني) إلى خفض أسعار القرون، وجذب المستثمرين في هذا السوق إلى تطبيق معايير بيئية، وتقديم الحوافز للصيادين الذين يجنون أموالاً طائلة من ممارسة نشاطهم، وبالتالي تقليل الصيد غير المشروع، وبيعه قانونا في أسواق معنونة... وتعتبر تجارة قرون وحيد القرن، من الأنشطة الاقتصادية المزدهرة في أسواق دول الشرق الأوسط، لاسيما اليمن التي تستخدم فيها القرون كمقابض للخناجر المنحنية المسمى «الجنبية»، علامة الرجولة والإخلاص، فيما يستخدم في الصين، للزينة، حيث يتم نحت قرون وحيد القرن على هيئة أكواب احتفالية، فضلاً عن استخدامه في صناعة الأزرار والأبازيم الحزام ودبابيس الشعر، وثقالات الورق. كما يشاع استخادم القرون في أنظمة الطب التقليدي في العديد من البلدان الآسيوية من ماليزيا وكوريا الجنوبية إلى الهند والصين كعلاج لمجموعة من الأمراض في الطب الصيني التقليدي ، حيث يستخدم القرن المسحوق الذائب في الماء المغلي لعلاج الحمى والروماتيزم والنقرس وغيرها من الاضطرابات ولدغات الأفاعي والهلوسة والتيفوئيد والصداع والدمامل والتقيؤ والتسمم الغذائي و «حيازة الشيطان» كما يعتقد أنه منشط جنسي.

أذواق الأثرياء سوق رائجة

تكشف أذواق واحتياجات الأغنياء وأنماط عيشهم عن قصص غاية في الغرابة وتبين شغفهم الشديد بكل ماهو جديد وفريد وهو مايبدو دافعهم الأساس لإنفاق الأموال الطائلة على اقتناء وشراء المقتنيات الشخصية من ملابس وأحذية فاخرة وقبعات مزينة بالريش أو المزركشة بالكشكشة بصورة مبالغ فيها، أو حتى الفساتين الممزوجة بمجموعة من الألوان الزاهية وسط تساؤل لماذا يستمرون في شراء تلك الأشياء ؟

ويرى المهتمون أن القيمة التي تحملها القطع والفلسفة الكامنة وراءها وليس فقط ما إذا كانت تبدو جميلة أم لا ، هي أهم وأكثر مايلفت الأغنياء إلى الاقبال عليها، حيث دفع أحد الأثرياء مبلغ 43 ألف دولار مقابل شراء فستان مصنوع من أفضل الألياف من محلات (فيكونا باسمانيا) إحدى الماركات الايطالية في حين يقتني الأثرياء القاطنين في (بيفرلي هيلز) النظارات الشمسية من (بوتيك Ilori) التي يصل سعرها إلى نحو 5 آلاف دولار من بينهم أحد الأمراء السعوديين الذي دفع مبلغ 13 ألف دولار لشراء نظارات شمسية من (بوتيك Ilori) الجديد وسط مدينة نيويورك.

كما شهد معرض (ارنست) بيع ساعاتين بأعلى سعر من أي وقت مضى بعد أن دفع أحد الأثرياء مبلغ 26.500 ألف دولار لشراء الساعة التي وصفت بأنها قطعة فنية تحتوي على 120 غرام من الذهب عيار 18 قيراط.

ووفقا لدراسة حديثة أجراها فريق (برنسيس) وشركائه وهي شركة أبحاث متخصصة في سوق الثروات الخاصة والمستهلكين فإن الأغنياء الذين تفوق ثرواتهم حاجز الـ 30 مليون لا يشعرون بوطأة الركود أو الاضطرابات في الأسواق .. وأضافت الدراسة أن نحو 60 ٪ منهم سيواصلون تفاخرهم باقتناء الأشياء الثمنية مثل قلائد الألماس التي تفوق قيمتها حاجز الـ 200 ألف دولار دون الإكثرات بالأسعار.

ويقف بعض المحللين على أسباب اقبال الأثرياء على شراء الأشياء الثمينة معللين ذلك بأنه أسلوب حياة واقتناء الأشياء ذات القيمة العالية، وفق ثلاثة أسباب تدفعهم لذلك هي: العلامة التجارية، والكلفة والاحترافية المتأصلة في المواد وكذلك ساعات العمل اللازمة لاستكمال القطع وأعمال التطريز وفق مايشير إليه (ميلتون بيدرازا) الرئيس التنفيذي لمعهد الرفاهية واستشارات نمط الحياة الفاخرة شركة .

(ناورو) في المرتبة الأولى وليبيا في الترتيب 15

يكاد معظم المهتمين بالسياحة العالمية، على اطلاع ومعرفة واسعتين بأن (إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة)، هي البلدان التي تتصدر قائمة أفضل الوجهات السياحية على مستوى العالم ولكن على الطرف الآخر تكاد تكون المعلومات شحيحة عن الدول والأماكن الأقل استقطاباً للسياح.

وسط هذه المعادلة، قام الخبير العالمي (جارفورس غونار)، بإصدار قائمة للدول الأقل جذباً للسياح، والتي يتروح معدل أعداد زوارها مابين 37 ألف إلى 200 سائحاً سنوياً.

وتضم القائمة 25 بلداً، معظمها في قارة أفريقيا أو متناثرة عبر المحيط الهادئ، بما في ذلك جمهورية ناورو، إحدى جزر المحيط الهادي، التي تغطي مساحة 21 كيلومترا مربعا، ويقطنها 10 آلاف نسمة، مسجلة بذلك كونها أصغر دولة في العالم، ويقصدها 200 زائر في السنة، كما حلت الصومال التي يزورها نحو 500 سائح سنوياً، في المرتبة الثانية، في حين جاءت جزر توفالو، في الترتيب الثالث، إثر الكشف عن احصائيات تؤكد زيارة 1200 سائح للجزيرة الواقعة في المحيط الهادي .. فيما سجلت جزيرة (كيريباتي) زيارة 4700 سائح عام 2012، على الرغم من روعة المناطر التي تخلل الجزر المرجانية الواقعة في المحيط الهاديء، محرزة بذلك الترتيب الرابع على قائمة الأماكن الأقل جذباً للسياح ، كما شملت القائمة جزر مارشال وغينيا الاستوائية وتركمنستان وسان تومي وبرينسيبي وجزر القمر وافغانستان التي حلت بالترتيب من الخامس إلى العاشر، فيما جاءت ليبيا المرتبة الـ 15 بزيارة 35 ألف سائح، وفق احصائيات عام 2010.

السياحة التونسية ترمي إلى تنشيط الأسواق الكلاسيكية «ليبيا والجزائر»

أكد وزير السياحة التونسي جمال قمرة أن مجال السياحة في تونس -الحساس جداً - تأثر بحوادث اغتيال شكري بلعيد والهجوم على السفارة الأمريكية بشكل كبير وأسهم الحادثان في تراجع حركة السياحة في البلاد.

وتأتي تصريحات قمرة وسط تراجع أعداد السياح الوافدين إلى تونس بحوالي مليوني سائح إضافة إلى فقدان ثلاثة آلاف وظيفة في القطاع السياحي الذي يسهم بنسبة سبعة في المائة في الناتج الداخلي الخام.

وأكد قمرة أن وزارته قد وضعت خطة عمل ترتكز على الاهتمام بالبيئة داخل الأماكن السياحية وفي المناطق الأثرية والتاريخية والتشديد على الأمن لبعث الطمأنينة لدى الزوار ودعم الجودة الخدمات بما يلبي احتياجات الحرفاء والقيام بالحملات الترويجية في الخارج تستهدف السوق الأوروبي، وهي عوامل ستضمن نجاح الموسم السياحي الصيفي على حد تعبيره.

وأشار الوزير إلى أن التراجع الحاصل كان حصيلة تأثر السياح الفرنسيين بالأمن، جنباً إلى جنب مع تأثير أزمة اليورو على قطاع السياحة في جنوب المتوسط موضحاً أن السوق البريطانية والألمانية والبلجيكية شهدت نمواً في الربع الأول من العام الجاري.

وقال قمرة أن بلاده تسعى إلى تنشيط السوق الكلاسيكية في ليبيا والجزائر ضمن خطط ترمي إلى استقطاب 7 ملايين سائح.

سياحة أستراليا توفر أفضل وظيفة في العالم

في أعقاب تراجع أعداد الشباب المنخرطيين للعمل بقطاع السياحة، في خضم طفرة التعدين الذي جذب آلاف العمال الشباب في المجالات ذات الصلة، وإفراغ السياحة من العمالة الماهرة، أعلنت الحكومة الأسترالية عن تنظيم مسابقة (أفضل وظيفة في العالم) في ستة مجالات مرتبطة بالسياحة، بمافي ذلك مجال حماية الطبيعة، والصناعات المرتبطة بالقطاع، بغية تعزيز إنعاش صناعة السياحة في البلاد، التي لديها حوالي 36،000 وظيفة شاغرة.

وأكدت وزارة السياحة الأسترالية أنها تلقت أكثر من ربع مليون طلبات عمل، منذ الكشف عن مسابقة «أفضل الوظائف في العالم» قبل أسبوع واحد فقط. وقد أبدى ما مجموعه 275 ألف شخص من 196 بلدا، تعبيرهم عن الاهتمام بالوظيفة، في الأيام السبعة الأولى منذ إطلاق حملة عالمية للشباب في لندن وأستراليا.

وقال العضو المنتدب للسياحة الأسترالية (أندرو ماك إيفوي)، ردود فعل على المنافسة كانت إيجابية للغاية، وهو ما يتجاوز بكثير التوقعات.

وقد وفرت الولايات المتحدة حتى الآن أكبر عدد من التطبيقات (38) ألف، تليها فرنسا (33) ألف، والمملكة المتحدة (32)، وإيطاليا (30) ألف،. في حين بلغ عدد الأستراليين المتقدمين نحو 25 ألف، لإثبات أن لديهم القدرة والمهارة للفوز والحصول واحدة من الوظائف الأفضل الستة في العالم.

بموقع تاجوراء الأثري :

فريق من مراقبة آثار طرابلس يستكمل أعمال المسح الأثري بفيلا النيريدات

أنهى فريق أثري تابع لمراقبة آثار طرابلس أعمال المسح الأثري بموقع فيلاء النيردات، الواقعة وسط المنطقة الأثرية بتاجوراء، في الوادي الشرقي شرق مدينة طرابلس وشمال الطريق الساحلي مباشرة المؤدي إلى مدينة لبدة عند الكيلومتر (28)، وتعرف هذه المنطقة باسم العشار وهي عبارة عن شريط ساحلي جميل يطل على شاطئ البحر مباشرة ويبلغ طوله حوالي 2 كيلومتر يحده شمالا البحر وجنوبا الطريق الساحلي .

وقام الفريق بإجراء دراسات على فسيفساء فيلا النيريدات المكتشفة سنة 1964، ضمن شبكة من خمس دارات جميلة و غنية وساحرة، تعتبر النيريدات أكثرها أهمية، حيث وتحتوي على مايقرب من 60 حجرة موزعة على أقسام الدارة المختلفة، بمافي ذلك القسم الخاص بالاقامة، المطل على شاطئ البحر شمالاً، ويتكون من صالة يفتح عليها عدة حجرات مثل حجرة الجلوس والطعام والنوم والاقامة وغيرها ويوجد شرق الدارة فيناء يشرف على البحر ومحاط برواق خلف هذا الرواق عدة حجرات خاصة بالعمال والمخازن ، وفي وسط الدارة يوجد القسم الخاص بالاستحمام يتكون من حجرة خلع الملابس وحجرة الماء البارد وحجرة الماء الفاتر تم الحجرة الساخنة وأخيرا حجرة التعريق ويحيط بها رواق الافران وبئر المياه وفي جنوب الحمام توجد حجرة كبيرة أرضيتها مغطاة بالفسيفساء .

وقد مرت هذه الدارة بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة تبدأ من منتصف القرن الثاني الميلادي في عهد الامبراطور ماركوس أوريليوس سنة 161م – 180 م تم بعد ذلك إزدهرت الدارة في عهد الاسرة السيقرياتيه سنة 163 م – 235 م وأضيفت إلي الدارة عدة حجرات وزودت ببعض أحواض التسخين وأرضيات الفسيفساء تم بعد سقوط الاسرة السيقريانية حدث تدهور في العالم الروماني وتدهورت الدارة وأستخدمت جزئيا كمساكن نظرا لوجود مواد البناء الاولية وإستمر الحال هكذا حتى زلزال سنة 306 م – 310 م حيث تهدمت الدارة وأنشأ من موادها بعض المساكن من الطين والاحجار وأخيرا تهدمت الدارة مرة ثانية في زلزال سنة 365 م ولم تستعمل بعد ذلك .

وأهم مايميز هذه الدارة أرضيات الفسيفساء التي تغطي جميع أرضياتها بأشكال هندسية وصور ملونة جميلة تتركز في تصوير آلهة البحر إمفتريت والنيردات وآلهة الريح وبعض الاسماك المتنوعة وتمتاز بالدقة في التصوير والتنفيذ . وقد عثر أيضا على العديد من اللقى الاثرية المختلفة مثل العملة والاواني الفخارية والمصابيح وقطع البرونز والجرار والامفورات وغيرها .

وبحكم أن هذه الدارات توجد على شاطئ البحر فإن جدرانها وبعض أرضيات الفسيفساء الموجودة تحتاج لعمليات ترميم وصيانة نتيجة التآكل والنخر والتفتت وغيرها . اضافة الى افتقار المنطقة لبعض الامور مثل مكان ملائم للغفراء بمرافقه .

بإيرادات بلغت 32 مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها

الاحتفال باليوم العالمي للطيور المهاجرة وسط ارتفاع القيمة الاقتصادية لأنشطة سياحة مراقبة الأحياء البرية

تحتفل أغلب دول العالم على مدى يومي 11-12 مايو الجاري باليوم العالمي للطيور المهاجرة، برسالة عنوانها (التواصل من أجل الطيور المهاجرة)، بغية تسليط الضوء على أهمية شبكات مواقع للطيور المهاجرة على طول طرق الهجرة الخاصة بها.

وستركز حملات الاحتفال على عدد قليل من آلاف المواقع الهامة لهجرة الطيور، ومسارات عبورها الطويلة، على طول طرق الهجرة التي تصل أحيانا إلى عشرات الآلاف الكيلومترات، عبر ممرات ومعابر ثابتة تقطعها سنوياً، وتعتبر حاسمة في حياتها، فهي مهمة للراحة، والتغذية والتربية في فصل الشتاء، وبالمقابل فإن العديد من المواقع التي تعتمد عليه الطيور في هجرتها، مهددة من الأنشطة البشرية، مثل استصلاح الأراضي وإزالة الغابات، فضلا عن التأثيرات غير المباشرة للإنسان، مثل تغير المناخ، ومايلحقه من ضرر بهذه المواقع من خلال تجزئة الموائل وتدهورها، وهو الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على أنواع الطيور المهاجرة.

وقد تم بالفعل تضرر أعداد كبيرة من المواقع الهامة، أو فقدت تماما. وبالتالي، فإن المحافظة على المواقع الهامة المتبقية هو أمر حاسم لحماية الأنواع المهاجرة الطيور.

ويصف بعض علماء الطبيعة، هجرة الطيور بالرحلات الأكثر جرأة في مملكة الحيوان، وغالبا ما تغطي آلاف الكيلومترات، وتشهد حركة ملايين الطيور، بأنواعها المختلفة ممايشكل فرصة لهواة السياحة البيئية المستدامة، لاسيما مع تنامي التواصل مع الدور الثقافي والبيئي الهام الذي تؤديه الطيورن الأمر الذي أدى إلى اتجاه متزايد بين منظمي رحلات مراقبة الطيور المهاجرة، وفق مفاهيم السياحة البيئية التي يتزايد حجمها بنحو ستة أضعاف.

فقد اظهر استطلاع اجرته مؤسسة الولايات المتحدة للأسماك والأحياء البرية، أن القيمة الاقتصادية السنوية الناتجة عن مراقبة الطيور وغيرها من الحيوانات البرية في جميع أنحاء الولايات المتحدة قد بلغت 32 مليار دولار سنويا في الولايات المتحدة وحدها، ويتوافق هذا المبلغ مع الناتج المحلي الإجمالي لكوستاريكا.

وفي اسكتلندا، كشفت الجمعية الملكية لحماية الطيور (RSPB) أن حجم ما ينفق سنويا من قبل السياح الذين يرغبون في رؤية النسور البيضاء الذيل في جزيرة مول وحدها يتراوح مابين 8-12 مليون دولار أميركي.

يبرز شعار هذا العام على أهمية التواصل بين الحكومات ومنظمات الحفاظ على البيئة والناس المختصين للحفاظ على الطيور المهاجرة من خلال إقامة اتصالات عالمية، وايجاد آليات عمل مشترك في شكل من أشكال التعاون الدولي.

ويهدف اليوم العالمي للطيور المهاجرة لتشجيع المجتمع الدولي – حكومات ومنظمات الحفظ والأشخاص المتفانين على حد سواء – إلى العمل معا للحفاظ على الطيور المهاجرة في جميع أنحاء العالم.

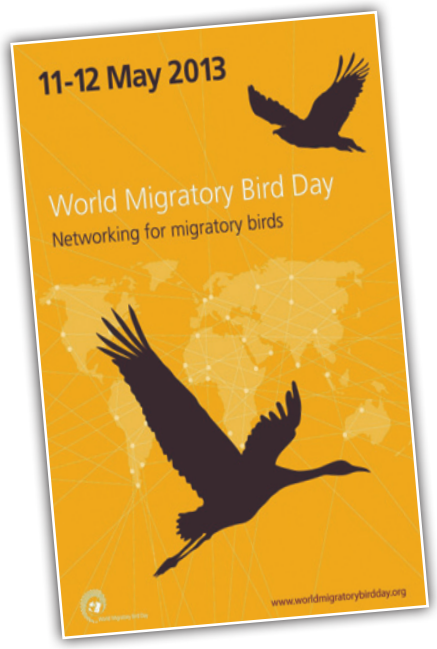

مصر ترفع رسوم الحصول على تأشيرة الدخول

عرضت الحكومة المصرية على مجلس الشورى، مقترحاً بزيادة 10 دولارات على رسوم الحصول على تأشيرة الفيزا فى موازنة العام القادم، ليصل اجماليها الى 25 دولارا.

وفي تعليقه على هذا المقترح الذي ينتظر المصادقة عليه ليصبح ساري المفعول قال وزير السياحة المصري هشام زعزوع إن هذا الارتفاع ليس كبيرًا جدا بما يضر بالقطاع السياحى، مقارنة بالرسوم في دول أخرى مثل الولايات التي تصل 500 دولار، أو رسوم الحصول على تأشيرة للاتحاد الأوروبي والتي ترتفع لنحو 100 دولار. وأشار زعزوع إلى أن متوسط مدة إقامة السائح في مصر تصل إلى 10 أيام، أي أن الزيادة ستكون بواقع دولار لكل ليلة، وهي زيادة لن تؤثر سلبيا على السائح بالدرجة التي تمنعه من القدوم إلى مصر.

ورغم عدم اعتراض وزير السياحة على هذه الزيادة إلا أنه قال إن المشكلة ليست فى زيادة رسوم الحصول على التأشيرة وإنما المشكلة أن هناك الكثير من القرارات التي تتخذ فى الوقت الراهن وكلها تزيد من أعباء القرار وفي مقدمتها إلغاء الدعم عن السولار للمنشآت السياحية بصفة نهائية في هذا التوقيت الذي تعاني فيه السياحة من التراجع.

وأضاف زعزوع أن هناك العديد من القرارات التى تمثل أعباء على أصحاب المنشآت السياحية وتزيد من أعباء السائح يتم تنفيذها فى نفس الوقت مثل زيادة رسوم المعابد والآثار السياحية، والذي تم تأجيله حتى بداية يوليو القادم.

هوميروس.. فخر الأدب اليوناني..

رغم انقضاء ثالث ألفية على نظم ملحمتي (الإلياذة والأوديسة) ورغم انقضاء أزمان وأزمان على رحيل شاعرها الذي اختلف الكثيرون حول سيرته وإبداعاته حيث ظلت ولادته ومسقط رأسه وحياته مجهولة لم يستقر عليها جواب بل منهم من ذهب بعيداً ونافش وجوده الأسطوري وهذا الاختلاف وقع فيه أهل اليونان أنفسهم بعدم قدرتهم على تحديد العصر الذي عاش فيه بالتحديد أما (هيرودت) أبو التاريخ فيقرر أنه عاش في منتصف القرن التاسع قبل الميلاد ، فمنهم من اعتبره أعمى منذ طفولته والمرجح بحسب الأحداث والأماكن التي قام بسردها في الإلياذة أنه كان كثير الجِل والترحال أخذ في التنقل بين الجزر والمدن اليونانية يتغنّى بالشعر الذي شبّ وهو ينظمه حتى صدرت عنه (الإلياذة) التي روى فيها أمجاد اليونان الغابرة..

يعد هوميروس من أروع الشعراء الذين أنجبتهم الأرض وآيته كشاعر تتجسد في أشعاره التي ما تزال خالدة بلغتها العتيقة وفلسفتها العميقة التي لقت وما زالت تلقى استحسان القراء عبر كافة القارات والأجيال ولا يزال نتاجه شاهداً من الشواهد الأهم على جمال وعظمة حضارة اليونان القديمة واعتبارها في منظور النقاد السجل التاريخي الفريد الموثق لأبرز الأحداث التي جرت في تلك الأزمان من أحداث واقعية أو وأساطير حيث مزجت بين الواقع والخيال وأبطالها كانوا آلهةً ووحوش وبعض القوى الكونية والظواهر الطبيعية التي لعبت دور العوامل المساعدة. .

***فـ(سليمان البستاني) .. يقول في حق هوميروس:**

«إن هوميروس إنما نقر على أوتار القلوب فأثارها، ونفخ في بوق الأرواح فأطارها، ومزج الحقيقة بالخيال مزجا يخيل إليك أنهما تآلفا فتحالفا..»

***كما قال فيه (أفلاطون) :**

«إن من تتسنّى له فرصة هوميروس يهيمن على أساليب الفنون جميعاً هيمنة خاصة».

***وقال قيصر ألمانيا :**

«دعوا الأساتذة يكثرون من تلقين شعر هوميروس فإن الأمة التي يرسخ في ذهنها وصف صبا الأمم على ما يبسطه هوميروس لا يسارع إليها العجز والهرم».

***وقال الفيلسوف الفرنسي (رينات) :**

«إذا مر على عهدنا ألف عام انقرضت جميع التآليف بين أيدينا ولم يبق منها إلا كتاب واحد هو ديوان هوميروس».

***وقال (موسى هادس) :**

«إن عبقرية الشعر تلقى معناها المثالي الكامل حين يشار إلى هوميروس».. فليس غريباً أن تنجب البلد التي تدين لها الإنسانية في مشارق الأرض ومغاربها شاعراً سمحاً في لغته ووصفه، بخاصيته الانفرادية في كلماته ذات السهل الممتنع التي ينثرها كما ينثر الفلاح البذور ويوليها بالرعاية والعناية ويدعو السماء كي تهطل عليها بالغيث، وما يفعله شاعرنا هو أنه يزرع فكرته في خياله الخصب ويغذيها بفؤاده فليس نتاج فكرة كهذه حظيت بخلاصة تجاربه إثر رفقته في رحلة رهانه مع ذاته إلا أن تثمر صوراً قمة الإبداع،، وأن تراهن ذاتك فهو أصعب أنواع الرهان،، شاعر قادر على تجسيد رؤاه في بحور من الشعر تكاد تهيم بالعقل، وهو بلا شك شاعر المستحيل الذي ترجع عبقريته في مجاله، إلى أنه أبرّ بلده وكأنها والدته وتغزل بمفاتنها وكأنها زوجته وقدّم لها واجب الطاعة وكأنه الذي يعود فضل وجوده لها فما كان من هذا الولاء إلا أن انعكس على نتاجه،، فكيف لا يبر بلده.. وكيف لا يعشقها.. ولا يوليها الولاء التام، وقد صيّرته من بين كبار المفكرين والفلاسفة والعظماء شاعراً فذاً وسمّته دون السلف والخلف «هوميروس» لعصره ولكافة العصور،

وإذا ما أردنا أن نتطرّق لحكايته المكتوبة بدماء الأموات ضحايا الحروب فلا بد أن نلج القصة من مدخلها من خلال طروادة، الحرب الأبرز في التاريخ اليوناني القديم، التي دارت رحاها في القرن الثالث عشر أو الثاني عشر قبل الميلاد وهنا تتجسد فصول ملحمته وتكف شخصياته عن السكون وتتحرك لتهيأ لنا ما حدث في الزمن الغابر الذي وفد فيه (باريس بن بريامو) إلى إسبرطة ونزل ضيفاً على منيلاوس ملكها- الذي كان مسافراً آنذاك-فوقع في براثن حب هيليني وهي زوجة الأخير وذلك كما وعدته الربة أفروديتي التي أحبته هي الأخرى، وبهربهما معاً اشتعلت اسبرطة بأهلها وسارت جيوشها بقيادة إجمامنون شقيق منيلاوس بغية استرداد هيليني وتدمير مدينة طروادة فيتم محاصرتها لعشر سنوات كاملة وبحيلة الحصان التي أنجزها صاحب الحيلة أوديس نجح الإسبارطيون في آخر المطاف من اقتحامها.

*** الإلياذة ملحمة شبه المستحيل:**

إذا أردنا التعريف بها فأقل ما يمكننا قوله عنها هو أنها إلى جانب الأوديسة لا تكاد تسعها أسطر في صفحة أو بضع صفحات للتعريف بهما وإنصاف كاتبهما على ما كان قد قدمه من فكر في تلك الرائعتين اللتين قدم فيهما من الفلسفة والفكر ما هيئته النفس ترياقاً دافقاً بإحساسه الفياض وبجمال كلماته وجمله التي أطربت بسحرها الأذان والتي لا تزال خالدة لجيلنا هذا وما يجعلني أثق في أنها ستخلد لأجيال قادمة هو ذاك البريق الذي يشع من تلك المعاني الثرية والعميقة الضاربة في جذور الأصالة فأنار ببريق شعره ذاك فوانيس بهجة الزمن الذي أتى فيه وعاصره وفي حقبةً من الحقب التي لا يعرف الإنسان الذي حظي فيها بشرف الاستماع لنظمه الشعرية غير الجمال لغة بدأً من اللفظ الذي تتحرر بها الشفاه من حالة سكونها مروراً بصوره التي فاقت في الوصف المنتهى والتي تجعل من عيون المتلقي شرفة يطل ببصيرته منها ليلامس لب الجمال- كما أنار فوانيس الزمن الذي وصل إليه نتاجه-

والإلياذة كلمة مشتقة من كلمة اليون أو اليوس (6) ويرجعها العديد من الباحثين إلى عاصمة طروادة..

وكما تم تحليلها وتصنيفها من قبل النقاد والباحثين،، «هي قصة الحب والحرب يدور الصراع فيها بين بني البشر والآلهة على السواء، وقد تم نظمها على البحر السداسي ويزيد عدد أبياتها عن 15.500 بيت، قسّمت إلى أربعة وعشرين نشيداً مشكّلة وحدة متكاملة يمهّد السابق منها للاحق، مع الحفاظ على قوة الإبداع الشعري وجمالية التصوير الفني للوقائع والأحداث التي امتزج فيها الواقع بالخيال»، والمكون الأساسي لمحاورها هم البشر والآلهة، وتبدأ أوج قوتها الشعرية ووصفها في اللحظة التي يغضب فيها اخيليوس (بطل الإغريق) ويمتنع عن المشاركة في الحرب بعدما أخذ منه أجاممنون الفتاة التي سباها من الطرواديين، سيبرز فجأة بطل طروادة (هيكتور) وسيلحق بالإسبارطيين هزائم متتالية، فيضطرون إلى الذهاب إلى غخبلوس لاسترضائه لكنه لا يقبل إلا بعد سماعه لخبر وفاة صديقه الوفي باتروكوس، فيهرع بكل ما أوتي من جلد بغية الانتقام لصديقه فيثأر للإسبارطيين بقتله لبطل طروادة هيكتور والتمثيل بجثته، وتنتهي الملحمة بتصوير بكاء زوجة هيكتور وأهل طروادة على مصرعه بأسلوب مؤثر غاية في البلاغة.

ولعل ما أكد على تفوق هوميروس في مجاله وأن إبداعه للإلياذة ليس محض صدفة وكذلك أنه يملك في فن الإحساس معين لا يكاد ينضب هي ملحمته الثانية المسماة (بالأوديسة) التي جعلت من اسم هذا الشاعر خالداً لوقتنا هذا، وبتناولها من حيث المحتوى نجد بأنها تتألف من: إثني عشر ألف بيت، وتنقسم إلى: أربعة وعشرين نشيداً كما هو في الإلياذة ومن حيث المضمون نجدها تتألف من: الصراع والبطولة والحرب والشجاعة والحب والأسطورة، ومن حيث الشخصيات: فنجد أوديسيوس هو محور الرئيسي وابنه تليماخوس وزوجته بنيلوبا، وهذا ما لا يترك مجالاً للشك بأن الأوديسة ليست إلا امتداداً فنياً للإلياذة.

قضى هوميروس نحبه وتوارى تحت التراب ولكننا لم نشعر بأنه غاب عنا للأبد فبقراءة نتاجه يجعلنا نعيش ما عاشه لحظة بلحظة من حب وحروب ومعاناة وبطولة وكل ذلك يرجع لسبب أنه تحرى الصدق في شعره الذي لولا (سليمان البستاني) لما وصل إلينا نظراً لكونه أول من شرع في تعريب الإلياذة وذلك في عام 1887 م وانتهى منها عام 1895 م بأسلوب أدبي راقٍ دشن لميلاد النقد العلمي الحديث وقد خاطبه جمال الدينً الأفغاني وهو يترجم العمل المذكور قائلا «إنه ليسرنا اليوم أن تفعل ما كان على العرب أن يفعلوه قبل ألف عام ونيف.. ويا حبذا لو أن الأدباء الذين جمعهم المأمون بادروا بادئً ذي بدء إلى نقل الإلياذة، ولو ألجأهم ذلك إلى إهمال نقل الفلسفة اليونانية برمتها».

*** نموذج من قصائد هوميروس:**

*** فَرغَ الشيخُ فاستجاب أفلون**
بأعلى الأولمب وانقضَّ حالاً
حاملاً وهو مُزْمَهِرٌّ على
كتـفيه قوساً وجعبةً ونبالا
حانقاً كلَّما خطا ارتجَّت
النَّبْـلُ عليهِ كالليل بالهولِ مالا
ورمى الفُلْكَ من بعيدٍ بسهمٍ
من لُجينٍ فزُلزلت زلزالا
ضرب الغُضفَ والبغالَ فألقى
شرَّ سهمٍ فجندلَ الأبطالا
فتوالتْ نيرانُ موتاهمُ إثرَ
وباءٍ بالفتك تسعاً توالى

*** وظَلَّ أخيلُ حانقاً عند فُلكهِ**
بعيداً عن الشورى افتخارِ البواسلِ
يؤججُ في أحشائه نار عزلةٍ
ووجدٍ لضجَّاتِ الوغى والجحافلِ

*** وآخيلُ انبرى متضرِّماً غيظاً بعزْمتِهِ**
بجنَّته التي في الكون أضحتْ آيةَ العَجبِ
وخوذَتُهُ التي مِنْ صنعِ هيفَستِ بهامتهِ
تَهيجُ منيرةً ويهيجُ فيها قونَسُ الذهبِ
وصِعدتُهُ تؤجُّ كما بليلٍ حالكٍ سطعتْ
تفوقُ الزُّهرَ كوكبةُ المساءَ وتبهج النظرا
فسرَّح طَرْفَ مقلَتِهِ بهكطورَ وشِكَّتِهِ
ليبصِرَ منفذاً فيه يواري حدَّ صِعدَتِهِ
فأبصرَ بعد حينٍ نحرهُ برزتْ مفاصلهُ
فبينَ الجيدِ والكتفينِ بادرهُ بطعنته
فغاصَ سنانُه في مخرجِ الأرواحِ منتصباً
ولكن في مجاري الصَّوت والأنفاس ما صدرا
فخَرَّ وللثَّرى ضرجا وصاح أخيل مبتهجاً
أخلتَ تعِستَ فَطرقلاً يبيدُ هنا ولا حرجا
أغرَّك أنَّني قد كنتُ يا هكطورُ معتزلاً
ولم تعلمْ لفطرقلٍ ظهيراً يقحم اللُّجَجَا
فتىً وافاكَ مُحتدِماً منَ الأشراعِ منتقما
فَبُدِّتْ ولم تُزعزعْهُ قُواكَ ولا لها اختلَجا
فَرُحْ طُعمَ النَّواهسِ والصُّقورِ وثمَّ فطرقلٌ
بمأتمهِ افيفُ الجيشِ سار بحرمةٍ وسرى

لاتأخذني تماماً..!

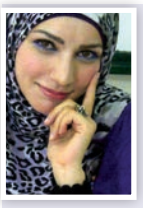

■ يسرى منصور

لا تأخذني تماما..!
لا تتركني تماما..!
يا سيدي..
لا تفعل تماما..!
قد يحدث المستحيل
قد تتبدل القوانين
قد يتغير الحب فينا بعد قليل
قد نصير غيرنا
وينكسر الضوء
قد يفلت الليل من كأس النبيذ
أحلامنا مسافرة تيه
ومقيمة في أخرى
في ضواحي السهر الطويل
ولا ظل يتبعني ها هنا
ولا خيط شمس قصير
ما بين همسك ونسمات الفجر
يقترب الأمس والغد مني
يتفقد حنيناً خفي في راحتي
يتفحص إيقاع غيمة
طارت للمدى البعيد
لمن أترك غدٍ فوضوي ينقلني فيك..؟!
لمن أترك قمراً أحتويه..؟!
قمر ينثر غموضٍ مضيء
ومن حيث هناك
نامت على نفسها الحروف
ضمت لقوافيها الألوف
تدق أجراس الحب فينا
وتقرع صمت الشجون
تبدد الشوق في حوانا
وتسافر في حنايا الروح
لا تأخذني تماما..!
لا تتركني تماما..!
لاتكسرني بنظرة
تجعلني أثور على نفسي
وأندفع لأفق الجنون
لا تفعل تماما..!
لنذهب معا..
لنذهب كما نحن
عاشقين.. ليس تماما
تماما عاشقين..

حكايتنا الصغيرة

كانت حكايتنا صغيرة تلملم خيوط أحداثها من شمس الصباح.. وتعتمد على المفاجآت.. ولما صرنا نضرب المواعيد سلبنا حكايتنا بساطتها.. وانتقلنا بها إلى الظلال..

صرنا رواية عقدتها سوء الظن.. وغيابك الحل الأخير.. صرنا رواية عنوانها أنت.. وأبطالها القدر.. وزمانها مفقود.. ومكانها قلبي وأحداثها وهم.. وحبكتها مبنية على تفككي.. وعقدتها امتداد اختباراتك.. وحلها غيابك كما أسلفت..

ومغزاها: أنت تريد! وأنا أريد! والله يفعل ما يريد.. أما مؤلفها فكانت أمنياتي..

■ أنوار أبورزية

لماذا تموت الفراشات..؟!

وقفت تهزّ رأسها بتالتين* تكدّس الندى على أطرافهما رغم جفاف الحزن، يفرقهما خيطان ويجمعهما رأس واضح الملامح، بتقاسيم طفولية، تتوسطه وجنتان ثلجيتان، لم تغزوهما الشمس بعد، وعينان تخفيان بريقهما وراء الصّمت، واسعتان كبحيرتين، تتملكهما الأهازيج ودقّات الطبول، وبابتسامة يسكنها الصّباح.

تقريباً كانت تلك الطفلة بمنتصف طولي، سريعة الحديث أو بالأحرى سليطة اللّسان، ممتعة الألفاظ، كالقطّ في بكرة قماش، لا تنتهي الخيوط ولا تملّ الأظافر، جلستُ القرفصاء، وبدأت تخبرني، وهي تهزّ دميتها التي تكاد تشبهها في الأسى.

– (حريرة، حيرة، حرّية).. كان يقول كلمة تشبه هذه الكلمات، لماذا رحل يا عمّ..؟

– ضحِكتُ رغم قساوة الكلمات، تقصدين حرّية يا صغيرتي.. هَا ها ها (في مجاملة منّي)

– وهي تزيح التّراب بدميتها، هل لديكَ إجابة؟..

قطّبت جبيني وعضضت شفتاي بأسناني وأدخلت ما تناثر من شعر شاربي في فمي، ثم أخرجت الهواء من صدري، مدّعياً بأنّي أعرف الإجابة، الحرّية يا صغيرتي كالشمس صعبة الوصول، سهلة الرؤية، دافئة كحضن الأم، (حرّكت أصابعي لأشعرها بأن الكلام مهم) وقاسية ككلمات التوبيخ، تشبه دميتكِ، يمسكها الكلّ ويلعب بها الصادقون أمثالكِ، و... و... ويطلبها أغلبهم لكنّها تجفو الجميع..

– رفعت عيناً وأخفت الأخرى خلف دميتها، ثمّ لوّحت لي بيد الدّمية، هل دميتي تملك حرّيةً يا عمّ؟..

– ألا يجب أن تتوقفي عن اللّعب في التّراب وتعودي للبيت؟..

– لم تغب الشمس بعدٌ، ولا زلت أرغب في الحرية..

جفّ حلقي من هذه العبارات التي زرعتها في أرضي الموبوءة، حتى كنت كلما وجّهت وجهي نحوها يسود العبوس ملامحي، أفتح كفّي لألتقط بقايا هواء أظنّه يحمل شظايا حبّي لها، فتجتمع الأنوار في عينيها ويختفي صوت الحنين للآتي، وأبقى والأنا ما بين السؤال والإجابة، أحثُّ الأرض بقدمي، ومكرّراً ذات الحركة أصول وأجول، وهي تلاعب الدمية وتنظر نحو الأفق، ويحوم الليل في المكان مستذئباً ينهش النور، وينشر دمه في أديم السّماء.

– أما حان الوقت لأن تدخلي البيت يا صغيرتي؟..

– حان يا عمّ، ولكن هل تسمح لي بأن أحمل بعض التّراب في جيوبي؟..

– ولما يا صغيرتي؟..

– لأنه أخبرني بأنّه يفعل ذلك من أجل تراب الوطن.

وظلّ الصّدى يرافقني وأنا أصحبها في غرف المنزل، تائهاً بين الحجرات والكلمات، تدقّ الساعة في رأسي، ويحرّك بندولها راقصاً الثواني أمامي.

– ماذا تريدين أن تأكلي؟..

– خبزاً وماء.

– لماذا؟

– لأنه أخبرني بأنّه لا يريد أن يأكل سوى خبز وماء لأجل الوطن.

انتفضت جوارحي وسرت القشعريرة في أوصالي وأرسلت طرفي نحو نافذة الغرفة مخفياً ما رسمته ملامح وجهي.

– لا يا صغيرتي لن يكفيكِ الخبز والماء لتصيري عروساً جميلة.

– لا أريد أن أكون عروساً يا عمّ.

– ولماذا؟..

– ألأنّه أخبرك؟..

– لا، لأني لا أريد أن أكبر.

وسرنا نحو الضوء الخافت في الحجرة، كأنني أزفها للظّلام، نزعْتُ الحذاء من قدميها وقد ساعدتني في ذاك، امتدت في سريرها كالنهر، مضمخةً بروائح الطفولة وأحلام المستقبل، أمسكت طرف دثارها وانسلّت تحته، ووجّهت نحوي سؤالها الأخير.

– لو سألني أصدقائي أين ذهب ومع من ذهب فماذا أقول؟

– لن يسألوكِ.

– لما؟!

– الكلّ يعرف الإجابة.

واختفت الأنفاس والملامح مع اختفاء الضوء، أين ضاعت أحلام أمسها؟!، كيف تتكرر الوعود في صحف الوجوه؟!، لما صار الموت ربّان السفينة؟!، من ترك باب الحجرة مفتوحاً ليُدخل البرد؟!، يا لأحزانها ستعود كلّ يوم كالشروق، وتولد كالكسوف من تداخل الأشياء، وتبثق منً رحم الحيرة.

بعبارة كتبها الرّحيل على دفاترها الطفولية فوق الصفحات المهترئة بالدّمع (أطفئوا ضوء الحجرة فذكرى والدها ستزورها في العتمة، وأغلقوا الأبواب لأنها لا تهتمّ بأنباء الانتصارات)..

تالة: النخلة الصغيرة، فسيل النخل

■ مكرم اليسير

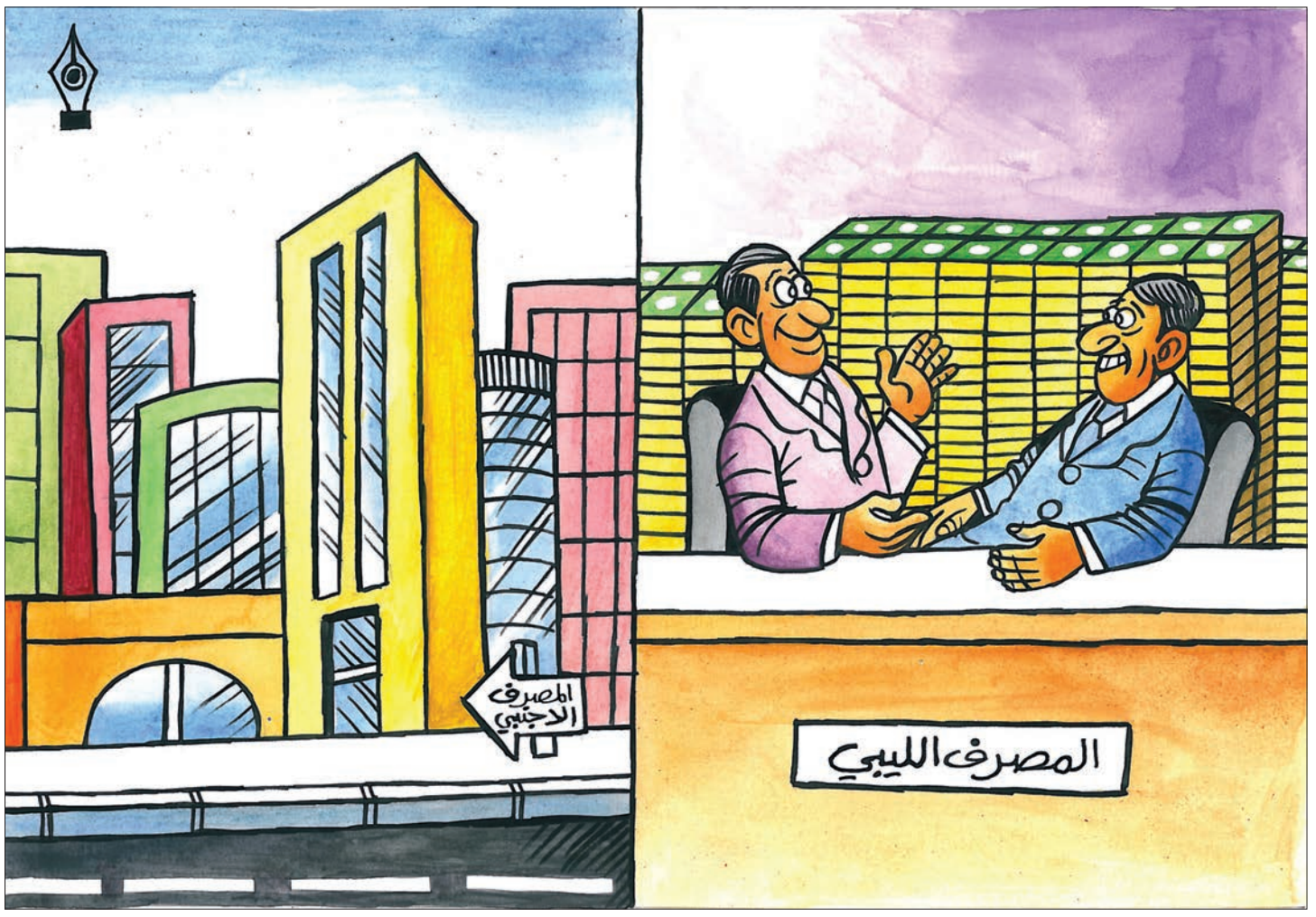

التباهي بتكديس الأموال والتفاخر بالإعمار

الفيدرالي الأمريكي يطرح ورقة 100 دولار جديدة

أعلنت الولايات المتحدة عن البدء في تداول ورقة نقدية جديدة من فئة المائة دولار الملونة في أكتوبر المقبل، تتويجا لأبحاث دامت عشر سنوات لانهاء عملية التصميم. وقال البنك المركزي الاميركي (الاحتياطي الفدرالي) في بيان إن «النسخة الجديدة لورقة المائة دولار ستطرح للتداول في الثامن من اكتوبر 2013، بعد تأخير لأكثر من سنتين ونصف سنة». وكانت السلطات الاميركية قد كشفت في ربيع 2010 عن مشروع لاصدار هذه الورقة النقدية الجديدة التي اعدت بشكل يجعل من الصعب تزويرها، وهي المرة الرابعة في التاريخ التي يتم فيها تغيير ورقة الـ 100 دولار. وستبقى صورة (بنجامين فرنكلين)، أحد مؤسسي الولايات المتحدة على الورقة النقدية المقبلة جريا مع القواعد العامة للعملة الاميركية المتداولة المعتمدة في 1928، ولكن ستظهر الصورة في إطار أكبر من الورقة المتداولة اليوم. وستتضمن الورقة النقدية سلسلة من التدابير الأمنية بغية مكافحة التزوير، بمافي ذلك شريط أمني أزرق يحتوي على صور ثلاثية الابعاد يتحرك عندما يتم إمالة الورقة ذهابا وإيابا وجنبا إلى جنب، مع وضع محبرة وريشة باللون النحاسي تتغيير ألوانها من النحاس إلى اللون الأخضر عند إمالة الورقة.

وتعد فئة المائة دولار، أكبر الأوراق النقدية الاميركية المتداولة منذ العام 1969. ويعتبر الاحتياطي الفدرالي أن ثلثي هذه الاوراق يجري تداولها خارج الولايات المتحدة.

هذه هي المرة الرابعة التي أعيد تصميم ورقة الـ 100 دولار، وفقا لمتحدثة باسم بنك الاحتياطي الفيدرالي. وقد تم تجديده ثلاث مرات في السنوات الـ 20 الماضية وحدها.

مصطلحات قانونية «1»

■ عبدالعاطي الزروق علي

العقد

العقد .... نظام عملاق من أنظمة القانون ، بل هو يأتي بعد القانون نفسه ، فالعقد يلعب الدور الأساسي في دنيا المال بين الناس ، وهو أكثر أنظمة القانون شيوعاً في حياتهم ، حيث يستطيع الفرد أن يبرم مع غيره في اليوم الواحد عدة عقود ، عندما تشتري الخبز اليومي أو تركب في وسيلة مواصلات فأنت هنا تبرم عقداً ، ونظام العقد لا يقف في مجال المال ، فهو يتجاوز حدود المال إلى غيره من مظاهر الحياة ، مثلا عقد الزواج . بل إن دور العقد لا يقف عند معاملات الناس ؛ مالية كانت أم شخصية ، وإنما يتجاوز إلى علاقات الدول نفسها فيما بينها وبين بعض ، فكثيراً ما تلجأ الدول إلى تنظيم شؤونها فيما بينها عن طريق اتفاقات أو عقود تبرمها . عليه سوف نقوم بتعريف العقد .

يمكن القول بأن العقد هو عبارة عن توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر يرتبه القانون، أو بمعنى آخر هو ارتباط الإيجاب والقبول على إحداث أثر يرتبه القانون .

ومن هذا التعريف نلاحظ أنه لكي يكون عقداً فلا بد له من :

❖ توافق إرادتين أو أكثر فهو لا يقوم حينما توجد إرادة شخص واحد ، والغالب أن يقوم العقد بين طرفين ، البائع والمشتري مثلاً في عقد البيع ، ولكن لا يوجد ثمة ما يمنع من أن يقوم بين أطراف متعددة كما هو الحال في عقد الشركة وعقد القسمة .

❖ أن تتجه هذه الإرادة إلى إحداث أثر قانوني ، بمعنى أن يقصد صاحبها للارتباط بأمر معين على سبيل الجبر والإلزام الذي تكفله السلطة العامة ؛ فلا عبرة قانوناً بالإرادة التي قصدت مجرد التمشي مع مقتضيات المجاملة وحسن الأخلاق .

المركزي يعلن فتح باب تقديم طلبات تأسيس مصارف إسلامية

بدأ مصرف ليبيا المركزي في فتح باب تقديم طلبات تأسيس مصارف إسلامية ، وذلك وفقا للنماذج والمستندات المرفقة والمطلوبة بحسب ما ورد من إجراءات في كتيب القواعد والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، على أن يتم تقديم الطلبات المستوفاة للشروط والمعايير المطلوبة إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد في الفترة المحدّدة لذلك وفقا لخارطة الطريق المعلَن عنها في وقت مسبق (نهاية دوام يوم 23 مايو 2013)، لتنظر فيها اللجنة المختصة للبت في استيفاء الطلبات للمعايير والشروط المقررة والتي تستحق العرض على مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لنيل الموافقة المبدئية.

لتحميل المستندات والنماذج يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي على الرابط التالي : www. cbl.gov.ly

تقرير مؤشرات السلامة المالية واستقرار أرقام القطاع المصرفي

كشف التقرير السنوي للرقابة المصرفية (2010-2011)، أن القطاع المصرفي الليبي قد تخطى الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الوطني سنة 2011، وتقسيم إدارات المصارف التي شهدها القطاع المصرفي قبل التحرير، وتمكن المصارف من تحقيق تكامل عملياتها والرجوع بها إلى أوضاعها بأقل تكلفة ممكنة.

كما أشار التقرير الصادر مطلع العام الجاري، عن إدارة الرقابة المصرفية إلى تواصل النمو في حجم القطاع المصرفي، إثر تسجيل الميزانية المجمعة نمواً قدره 11 ٪ عام 2010، مقارنة بسنة 2009، وهي محصلة ارتفاع ودائع العملاء من القطاعين العام والخاص بنسبة 17.3٪، بالإضافة إلى نمو الأموال الخاصة بنسبة 28٪، نتيجة للتوزيعات التي قامت بها المصارف، كما تواصل نمو الميزانية المجمعة للمصارف عام 2011، بنسبة قدرها 8 ٪، جراء زيادة ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي بنسبة 23 ٪.وحافظ القطاع المصرفي على نسب توزيع أصوله، حيث استحوذ المركزي على 49 ٪ من مجمل أصول القطاع المصرفي في ليبيا، في شل شهادات ايداع قصيرة الأجل، في حين حققت المحفظة الائتمانية (التسهيلات المباشرة) لدى المصارف نمواً بلغ 11 ٪، حتى نهاية عام 2010، فيما شهدت تراجعاً بشكل ملحوظ في عام 2011 بنسبة 2.0٪.

من جانب آخر أوضح التقرير بعنوان (مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي 2010-2011)، أن التسهيلات غير المباشرة (من خارج الميزانية)، قد استحوذت على نسبة 49٪ من اجمالي المحفظة الائتمانية بالمصارف.كما سجلت المصارف التجارية العاملة في ليبيا أرباحاً (قبل الضرائب)، بلغ حجمها 654.3 مليون دينار، في عام 2010، بنسبة تراجع بلغت 17.5 ٪ مقارنة باجمالي أرباح عام 2009، كما شهد العام 2011 تراجعاً كبيراً بنسبة 47٪، بعد أن سجلت أرباح المصارف التي وصلت إلى 345.7 مليون دينار انخفاضاً ملحوظاً.

ونوه التقرير إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، والفرص الاستثمارية الجيدة، ماتزال محدودة في مقابل ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف، داعياً المصارف إلى توسعة نطاق المشاركة في اعمار ليبيا على المدى القصير والمتوسط، عبر منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، كما حذر التقرير من التحدي الكبير الذي يواجه المصارف، والمتمثل في معالجة محفظة التسهيلات المتعثرة، منوهاً إلى ضرورة انتهاج سياسة أكثر فعالية في توزيع الأصول مصحوبة بمعايير سليمة لإدارة مخاطر السيولة.

■ السنوسي العربي

دورة الاقتصاد وقاطرة الأمن

تصدّر هدف تحقيق الأمن الحملات الانتخابية لمعظم المرشحين للمؤتمر الوطني العام، ولم تخل أية دعاية لمترشح من إشارة واضحة لهذا الهدف، لكن مايقود إلى الاستفهام أن أولئك المترشحين حصروا الآلية التي يتم بها تحقيق الأمان والاستقرار في تفعيل الشرطة والجيش وتجميع السلاح وإعادته إلى المعسكرات ومؤسسات الدولة الأمنية، متناسين أو ربما متجاهلين أن المفهوم الشمولي للأمن، لايمكن تطبيقه بهذه الآلية فقط... مع التأكيد على أن وجود شرطة محترفة، وجيش وطني ولاؤه الأول والأخير لليبيا، يعّد مطلباً أساسياً وحيوياً، لاينبغي تهميشه أو تأجيله، ولايقلل أي واع بظروف المرحلة الراهنة، ومايعتورها بين الحين والآخر من قلاقل، ومشادات ومناوشات (بالسلاح) من أهمية هذا المطلب الملح ، وجدارته إذا ماتّم تفعيله في فرض هيبة الدولة على الجميع، وبالتالي توفير البيئة المناسبة لتنفيذ الاستحقاقات الكبرى المتمثلة في الدستور وإرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات والرفاه الاجتماعي.

كل الليبيين يدركون خطورة الفراغ الأمني وتأثيراته الكارثية ليس على السلم الاجتماعي فقط، وإنما على كيان الدولة برمتها، ونعتقد بأن جلّهم أيضاً يعي أن تفعيل الدورة الاقتصادية للبلد يمكن أن يسهم بقوة في استباب الأمن، ونقل ليبيا بسرعة من حالة الثورة إلى حالة الدولة.

ولعل في استئناف المشاريع المتوقفة، وإدارة دواليب الاقتصاد بفعالية، فرصة حقيقية ينبغي على الحكومة المؤقتة استثمارها والاّ تقع في الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة السابقة، عندما تلكأ جهازها الإداري في التسريع بالإجراءات التنفيذية، واستغلال المبادرات بتفعيل المشاريع المتوقفة وتنشيط مفاصل الاقتصاد الوطني، حتى نسهم في امتصاص البطالة المقنعة التي تعتبر أحد الأسباب الرئيسة المهددة للسلم الاجتماعي.

إننا عبر هذه المطبوعة نجدد الدعوة إلى تفعيل الدورة الاقتصادية التي نعّدها من الرهانات الهامة لتحقيق مطلب الأمن والاستقرار فهل تستوعب الحكومة هذه الحقيقة، فتعمل على تحرير الجهاز الإداري التنفيذي من وهن البيروقراطية، وسلبية الأداء، وهل ستعي حقيقة أن الاقتصاد يعتبر عنصراً فاعلاً في جلب الأمن للوطن .... نأمل ذلك.